

الفصل الأول

الأزمات المالية العالمية : نظرة عامة

في هذا الفصل سنتناول بالبيان معنى الأزمة المالية عموما في اللغة والاصطلاح، ومظاهرها، وآثارها، وأسباب حدوثها بوجه عام، وذلك كما يلي:

الأزمة لغة: (١)

بالعودة لكتب اللغة نتبين أن الأزمة مشتقة من الفعل الثلاثي أزم، ومن معانيه شدة العض بالفم، وقيل بالأنياب، ومن ذلك حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه: " نظرت يوم أحد إلى حلقة درع، قد نشبت في جبين رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانكبت لأنزعها، فأقسم علي أبو عبيدة (٢)، فأزم بها بشنيتيه، فجذبها جذبا رفيقا"، أي عضها وأمسكها بين ثنيتيه (٣).

ومن معاني الأزم أيضا الإمساك عن الكلام، والصمت، وترك الأكل، وتداني الشيء من الشيء بشدة والتفاف، والأزم هو القطع بالناب وبالسكين وبغيرهما، والأزم كذلك الجذب والمحل (بكسر الميم)، والأزمة الشدة والضيق والقحط، وجمعها إزم، وقيل الأزمة السنة المجذبة، وبهذا

(١) - بطرس البستاني: محيط المحيط، قاموس مطول للغة العربية، مكتبة لبنان، طبعة ١٩٨٧م، ص٨، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٣م، ج١، ص١٠٠-١٠١.

(٢) - هو أمين الأمة عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي، صحابي من السابقين إلى الإسلام، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، شهد المشاهد كلها، وقاد الجيش الفاتح للشام، توفي بطاعون عمواس سنة ١٨هـ، وكان قد ولد سنة ٤٠ قبل الهجرة. خير الدين الزركلي: الأعلام، ط١٥، ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين، بيروت، ج٣، ص٢٥٢.

(٣) - لم نعر عليه إلا عند المبارك بن محمد الجزري: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر محمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ج١، ص٩٩.

المعنى وردت في حديث مجاهد^(١): "إن قريشا أصابتهم أزمة شديدة، وكان أبو طالب ذا عيال"^(٢)، ولذا يقال: أزم عليه العام والدهر، إذا اشتد قحطه، وقل خيره، وأزمتهم السنة أزمًا إذا استأصلتهم.

والظاهر أن لفظ الأزمة استخدمه السلف، وحصروا معناه في الشدة والضيق والقحط والمجاعة، لأن نظام المعيشة آنذاك كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالزراعة والرعي والمطر والقحط^(٣)، فالأزمة في الإطار اللغوي تدل معانيها على الإصابة بالشدة والضيق، وطغيانها وإحكامها على الوضع المادي والمعنوي في الحال التي تصيبها^(٤)، ويتحدد نطاقها ومفهومها ومحلها بحسب ما تضاف إليه، حيث يقال أزمة مالية، وأزمة سياسية، وأزمة اقتصادية، وأزمة مرضية، وأزمة قلبية، وهكذا.

الأزمة المالية في الاصطلاح:^(٥)

لاشك أن تشخيص الأزمة هو مفتاح علاجها، إذ لا يمكن فهم الحدث وأبعاده وتداعياته إلا بتصويره تصويرا دقيقا وموضوعيا، يكشف عن كنهه وجوهره وماهيته، ليكون ذلك مقدمة لتقديم العلاج الناجع له، وبالنظر لتداخل الأزمة مع مصطلحات ومفاهيم تقاربها في الدلالة والمظهر والخصائص وعوامل النشوء ربما يصعب وجود تعريف محدد متفق عليه لها بين أهل الاختصاص.

ويبدو أن تعدد تعريفات الأزمة المالية العالمية^(٦) يعود لتعدد أسباب نشوء كل منها، ونوع السوق التي نشأت فيها كل أزمة (سوق مالية- نقدية- سلع وخدمات)، ونوع القطاع الذي نشأت

(١)- هو مجاهد بن جبر المخزومي، تابعي ثقة، وشيخ القراء والمفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس رضي الله عنه، فكان أعلم أهل زمانه به، تنقل بين البلدان، واستقر في الكوفة، ولد سنة ٢١هـ، وتوفي بمكة سنة ١٠٤هـ. عبد الحي بن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ج ١، ص ١٢٥، إسماعيل بن كثير: البداية والنهاية، ط ٢، ١٩٧٤م، مكتبة المعارف، بيروت، ج ٩، ص ٢٢٤، أبو إسحاق الشيرازي: طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، ١٩٧٠م، دار الرائد العربي، ص ٦٩، شمس الدين الذهبي: تذكرة الحفاظ، دار المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، ج ١، ص ٩٢.

(٢)- المبارك بن محمد الجزري: ج ١، ص ٤٦.

(٣)- محمد ناصر محمد القرني: الربا وأثره على الأزمة الاقتصادية العالمية "رؤية إسلامية"، بحث قدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها، بجامعة جرش، الأردن، ١٤-١٦ ديسمبر ٢٠١٠م، ص ٤.

(٤)- سيف هشام صباح الفخري: أزمة ديون دبي أسبابها وآثارها الاقتصادية، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ٢٠٠٩م، ص ٥.

(٥)- عبد الرزاق سعيد بلعباس: ما معنى الأزمة، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٣٠هـ، ص ٢٥.

(٦)- ما سيتم الحديث عنه في هذا الكتاب هو أزمة شملت العالم بأسره، فطال شررها حتى من لم يشارك في إشعال فتيلها، وإن كان ذلك

فيه (قطاع صناعي - تجاري - خدمي - حكومي - خاص)، وإن كان الواقع يكشف أن كل الأزمات المالية التي حدثت نشأت في سوق معين، ومنه انتشرت آثارها المالية إلى الأسواق الأخرى، وأنها نشأت في قطاع معين، ومنه امتدت إلى القطاعات الأخرى، وأنها نشأت في دولة ما، ومنها امتدت آثارها إلى دول أخرى^(١).

فآثار الأزمة تظهر أنها حلقات مترابطة في سلسلة واحدة، فهي أشبه بلعبة الدومينو، إذ يكفي اسقاط أيقونة واحدة منها حتى تتهاوى بقيتها، الواحدة تلو الأخرى، وهذا ما يحدث في الأزمة المالية، فتهاوي قطاع ما يستتبعه تهاوي بقية القطاعات^(٢)، وقل الأمر نفسه بشأن الأسواق والدول، ويمكن ارجاع هذا التأثير الواسع والسريع للأزمة المالية إلى جملة من العوامل، أهمها: (٣)
- سيادة النظام الرأسمالي القائم على الحرية الاقتصادية، والتي أساسها مبدأ "دعه يعمل دعه يمر".

- تركز الاستثمارات المالية في المضاربة، سيما المضاربة في الأسواق المالية، وحصراً المضاربات العقارية، حيث أدت المضاربة في الأسواق المالية إلى إنتاج قيم وهمية، لا تعبر عن قيم أصول حقيقية، كما أنها أنتجت مكاسب طائلة لفئات لم تشارك بأي جهد إنتاجي سوى المخاطرة والمقامرة، ولهذا كانت المضاربة سبباً رئيساً في انهيار الأسواق المالية إبان الأزمة^(٤).

يختلف من دولة لأخرى، فهي لم تكن أزمة فردية، أصيب بها فرد أو عدد من الأفراد، احتاج فيها المرء إلى سيولة، أو حلت به ضائقة مالية مؤقتة، فمهما بلغت حاله سوءاً يمكنه تدبير أمره بالاقتراض، أو ببيع بعض ما عنده، أو بطلب معونة ذوي القربى والإحسان، أو بطلب معونات اجتماعية من مؤسسات الدولة، وهي لم تكن أزمة على المستوى القطري، تصيب دولة بعينها فقط أو جزءاً منها، حتى يمكن علاجها بإتباع سياسات تقتصر على نطاقها الجغرافي، بل هي أزمة عالمية، يصعب علاجها دون أن تترك آثاراً قد تمتد حيناً من الدهر على مستوى العالم. سامر مظهر فنتقجي: ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، ط٤ (الإلكترونية)، دار إحياء للنشر الرقمي، ص٦.

(١)- حسن ثابت فرحان: أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية،

kantakji.com/media/4998/b161.doc، ص١٠.

(٢)- المرجع السابق: ص٢١.

(٣)- المرجع السابق: ص١٠.

(٤)- مراد رايق رشيد عودة: أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة- رؤية إسلامية، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة، أسبابها وتداعياتها وعلاجها، المنعقد بجامعة جرش بالأردن، خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م، ص٢١.

- انتشار المضاربة في المشتقات المالية^(١) والعقود الآجلة، بل إن هذا الصنف من المضاربة هو سمة الاستثمارات المالية في الوقت الحاضر.

- وجود كتل نقدية هائلة تدفقت على البنوك الدولية، وخاصة الأوروبية منها والأمريكية، بعد ارتفاع أسعار النفط، سيما من دول الخليج، ولعجز المصارف والمؤسسات المالية بدول الخليج عن توظيف هذه الأموال اتجهت بها نحو المضاربات في المصارف الغربية، سيما المضاربات العقارية، فقد أظهرت الأزمة الحالية أن الصناديق السيادية الخليجية تملك حوالي ٣٠٠٠ مليار دولار، منها حوالي ١٨٠٠ مليار دولار مودعة في بنوك أوروبا وأمريكا.

وعلى كل فإن استقراء تعريفات الباحثين للأزمة يقرب لنا صورتها، حيث عرفها بعضهم بأنها: "ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن، ويمثل نقطة تحول، تتحدد في ضوءها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغير كبير"^(٢)، وعرفها آخرون بتعريف يتسم بالعمومية عندما قال أنها: "موقف عصيب يمكن أن يؤدي إلى نتائج سيئة"^(٣).

ويبدو أن البعض يرى أن الأزمة حالة عابرة، مؤقتة النتائج والآثار، ولذا فإنه يحرصها في مشكلة معينة أو جملة مشكلات مترابطة، تحتاج بحسب طبيعتها المؤقتة إلى حلول ومعالجات آنية وسريعة، مع أن الأزمة -في حقيقتها- تتسم بفترة من الاستقرار من حيث الآثار، وهي غالباً ما تفرز أزمات فرعية، تمتد آثارها ونتائجها لفترة طويلة من الزمن نسبياً، قد تكون حادة في بعض صورها وآثارها، نتيجة تراكم مستجدات وتفاعلات، وتداخل ظروف وأحداث، لم تكن قد نشأت حين بروز الأزمة "الأم".

وأياً كانت العوامل والمؤثرات المحيطة بالأزمة، ومهما تنوعت الأزمات وأشكالها، فإن الحدث ليسمى أزمة لا بد أن يتصف بسمتين هما: تضارؤل الوسائل وغموضها، وصعوبة التنبؤ في عملية اتخاذ

(١) - المشتقات المالية عبارة عن عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية - عملات أجنبية - سلع... إلخ)، لينشأ عن هذه العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة، بغرض تبادل المخاطر المالية، كخطر عدم السداد مثلاً، وتوزيعها وإدارتها. https://ar.wikipedia.org/wiki/مشتق_مالي

(٢) - سيف الفخري: ص ٥.

(٣) - المرجع السابق: نفس الموضوع.

القرار^(١)، ومن هذه الزاوية الأخيرة، أي الأثر الذي تحدثه الأزمة على متخذي القرارات، عرفها البعض بأنها " لحظة حرجة وحاسمة، تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار، تجعله في حيرة بالغة، وتترك آثارا مادية كبيرة"^(٢).

فالأزمة إذا موقف مفاجئ وغير اعتيادي في حياة المنظمة الإدارية أو المجتمع، لم يكن بالإمكان توقع حدوثه، وأدى عند وقوعه إلى إحداث آثار مادية ومعنوية ضارة، مدة مؤقتة من الزمن^(٣)، وفي هذا الإطار عرفها معهد الإدارة العامة في سلطنة عمان بأنها: "تهديد خطير، متوقع أو غير متوقع، لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمجاميع والدول، يحد من عملية اتخاذ القرار"^(٤).

هذا عن الأزمة عموما، أما عن التركيب "أزمة مالية" فقد عرفها البعض بأنها "اضطراب حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، سواء كانت مادية أو مالية، أو حقوق ملكية للأصول المالية"^(٥)، وصورتها تتمثل في تدهور حاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول^(٦)، ومن أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، فشلا ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة، وفي أسعار الأسهم لأهم الشركات الصناعية في السوق، ويلحق آثارا سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة^(٧).

وعرفها البعض بأنها "حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد، مسببة بدورها أزمة اقتصادية، ثم انكماش

(١) - المرجع السابق: نفس الموضوع.

(٢) - المرجع السابق: نفس الموضوع.

(٣) - المرجع السابق: ص ٦.

(٤) - المرجع السابق: نفس الموضوع.

(٥) - يوسف الأسدي وحسين كاظم: تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الإحاطة منها، ضمن أبحاث منشورة في كتاب الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، محمد يوسف القريوتي وآخرون، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٠م، ص ٢٨.

(٦) - عرفان تقي الحسني: التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ١٩٩٩م، ص ٢٠٠.

(٧) - الطاهر هارون والعقون نادية: الأزمة المالية العالمية الراهنة: أسبابها، آليات انتشارها والآثار المترتبة عنها، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، والمنعقدة يومي ٥-٦ مايو ٢٠٠٩م، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص ٣.

اقتصاديا، وعادة ما يصاحبها انحصار القروض وأزمات في السيولة وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال"^(١).

فالأزمة المالية بهذا هي نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة، يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها، لأن الأطراف ذات العلاقة غير مستعدة، أو غير قادرة على احتوائها ودرء أخطارها، أو غير راغبة في إحداثها أصلا، أو تقبل نتائجها، فالأزمة المالية إذا لا تتعلق في بدايتها إلا بالأسواق المالية، ولكن تفاقمها يؤدي إلى آثار بالغة الضرر على الاقتصاد الحقيقي، يؤدي ذلك بدوره إلى حدوث أزمة اقتصادية، فركود اقتصادي"^(٢).

ويبدو أنه من غير السهل إيجاد تعريف جامع مانع للأزمة المالية، ولكن سرد بعض من تعريفاتها ربما يبرز لنا ملامحها، ويعكس لنا طبيعة هذه المشكلة الاقتصادية ذات الجوانب والمظاهر المتعددة، وعليه يمكن القول أنها:

- انخفاض مفاجئ في أسعار الأصول المادية، تتخفف على إثره أسعار الأسهم والسندات في البورصات الأمريكية، ومنه تنتقل إلى بورصات الدول الأخرى.

- انخفاض الطلب على السلع والخدمات، فتتخفف أسعارها، ويزيد معدل البطالة، ومن ثم تنتقل الأزمة إلى البورصة، ومنها إلى بقية الأسواق.

- ارتفاع مفاجئ في أسعار الأصول"^(٣) نتيجة المضاربات المتتالية بدرجة تفوق قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى انخفاض عوائد تلك الأصول، ومن ثم يبدأ المشترون بالتخلص منها بالبيع، فتتخفف أسعارها، وتتنخفض تبعاً لذلك أسعار أسهمها في البورصات.

(١) - الداوي الشيخ: الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مداخلة في مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام

الاقتصادي الغربي والإسلامي، والذي عقد بجامعة الجنان، طرابلس- لبنان، خلال يومي ١٣-١٤ مارس ٢٠٠٩م، ص٣.

(٢) - عبد الرزاق بلعباس: ص١٩.

(٣) - نلاحظ هنا التناقض بين هذه التعريفات، ففي حين أن الأزمة في التعريف ما قبل السابق هي انخفاض مفاجئ في أسعار الأصول، أصبحت في هذا التعريف ارتفاع مفاجئ في أسعار الأصول.

- عجز مدين رئيسي أو مجموعة مدينين عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف والمؤسسات المالية، كما حدث في أزمة دبي، حيث عجزت مجموعة دبي العالمية عن الوفاء بالتزاماتها نحو دائئها، فسبب ذلك أزمة في البورصات المحلية والدولية.

- انهيار أسعار الأسهم والسندات في بورصة واحدة رئيسية أو مجموعة بورصات، لأسباب متعددة، منها المبالغة في المضاربات على أسعار الأسهم والسندات، ومنها الإشاعات عن أوضاع مالية أو اقتصادية معينة^(١).

ورغم تعدد هذه التعريفات للأزمة المالية فالظاهر أن أي منها لا يبرز لنا ماهيتها، وذلك لسببين:

- الخلط الواضح فيها بين الماهية والأسباب والنتائج والأعراض.
- اعتمادها على أزمة مالية واحدة كأساس للتعريف، بحيث جعلت من أسبابها ومظاهرها وآثارها منطلقاً عممته على كل الأزمات.

وما نراه أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية، يتبعه انهيار في عدد من المصارف والمؤسسات المالية، تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى^(٢)، وهي تتنوع بحسب الجانب الأكثر تضرراً منها إلى أزمة مصرفية وأزمة عملة وأزمة أسواق مالية، ولما كانت الفروق بين هذه الأصناف من الأزمات ليست واضحة بشكل حاسم، إذ غالباً ما تتداخل مع بعضها البعض، بسبب ترابطها، أو تتابعها أحياناً، أو تزامنها، أو تزامن بعض عناصرها المكونة لها، أو تشابه مظاهرها، فقد وجب التمييز بينها بصورة مختصرة، تجلي الفوارق بينها، لأن البعض يخلط بين مفاهيم الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية والأزمة النقدية والأزمة المصرفية.

(١) - حسن فرحان: ص ١١.

(٢) - لمياء بو عروج: الأزمة المالية الحالية "دراسة تحليلية لآلية وأسباب الحدوث والتداعيات على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي"، ورقة مقدمة للملتقى العلمي الذي أقامته كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة بالجزائر حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، يومي ٥-٦ مايو ٢٠٠٩م، ص ٣.

فمفهوم الأزمة الاقتصادية يشير إلى أنها مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي، تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي، وتتميز عادة بانخفاض عنيف في الإنتاج، وفي معدل النمو الاقتصادي، مع ارتفاع معدل البطالة، فالأزمة الاقتصادية إذا هي المرحلة التي يقع فيها تقلب عنيف للوضع الاقتصادي، ينبئ بنهاية مرحلة الرواج، إلا أنه في الاستعمال الواقعي أخذ اصطلاح "أزمة اقتصادية" معنى أعم، ليشمل في الغالب فكرة الكساد الاقتصادي نفسها.

أما الأزمة المالية فهي أزمة تمس أسواق المال وأسواق الائتمان في بلد معين، إلا أنها قد تنتشر لتتحول إلى أزمة إقليمية أو أزمة عالمية، ومع أن الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية، فإن تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي، وإلى تضيق الائتمان، وبالتالي انخفاض الاستثمار، مما يجبر إلى أزمة اقتصادية.

أما الأزمة النقدية، ويطلق عليها أزمة العملة أو أزمة الصرف الأجنبي أو أزمة سعر الصرف، فهي أزمة عملة بلد أو مجموعة من البلدان، تؤدي إلى تقلبات كبيرة في معدل الصرف، مقارنة بالعملات الأخرى، وتحدث الأزمة في النقد الأجنبي عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمته، أو إلى هبوط حاد فيها، وقد ترغم المصرف المركزي في ذلك البلد على الدفاع عن العملة، ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة^(١).

بينما تحدث الأزمة المصرفية، أو ما يطلق عليه الذعر المالي، عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد المصارف، أو اخفاق المصارف في إيقاف قابلية التزاماتها للتحويل، مما يرغب السلطات النقدية على التدخل لمنع ذلك، عبر تقديم دعم مالي واسع للمصارف، منعا لوقوع آثار مالية سلبية في الدولة^(٢)، فهذا الصنف من الأزمات يحدث عندما يواجه مصرف ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، ولما كان المصرف يقوم بإقراض وتشغيل ما لديه من ودائع، ويحتفظ فقط بجزء بسيط منها لمواجهة طلبات السحب، فإنه لن يقدر على الاستجابة لطلبات

(١) - كريستيان ملدر: عين العاصفة - يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى الإسراع بإعادة التفكير في إجراءات الوقاية وتدابير الحل، مجلة التمويل والتنمية، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، المجلد ٣٩، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٦.

(٢) - المرجع السابق: نفس الموضوع.

المودعين بالسحب، وبالتالي تحدث الأزمة، فإن سرت إلى المصارف الأخرى تحولت من أزمة سيولة إلى أزمة مصرفية^(١).

ومع هذا التمييز بين هذه الاصطلاحات فإن الملاحظة تجدر بأن الأزمة النقدية والأزمة المالية مرتبطتان غالباً، عندما تمان بلدا بعينه أو منطقة معينة^(٢)، بل قد تتعاصر أكثر من أزمة في نفس البلد، وفي نفس الزمان، وهذا ما يطلق عليه الأزمة المالية المزدوجة، والتي ظهرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي عبارة عن توليفة من الأزمات المصرفية وأزمات الصرف، تظهر من خلال تركيبة من المضاربات الحادة ضد العملة الوطنية، وموجة من الإفلاس، وضعف الأداء في البنوك، تتزامن مع شك وحذر فيما يخص استقرار أسعار الصرف، وكذلك الشك بخصوص سيولة وملاءة الوسطاء الماليين، والتي لها تأثير متبادل ورجعي الواحدة منها على الأخرى^(٣).

والأزمات وإن تنوعت بين نقدية ومصرفية واقتصادية ومالية، واختلفت طبيعتها وآثارها، فهي جميعها تشترك في جملة من الخصائص، منها:

- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها، وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها.
- المفاجأة والاستحواذ على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد.
- أنها تمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة أو متصارعة.
- أنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة، لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عال، وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها.
- مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة في معالجة الأضرار والخسائر وإدارة المؤسسات.

(١) - مراد عودة: ص ٣.

(٢) - محمد القرني: ص ٤-٥.

(٣) - الطاهر هارون والعقون نادية: ص ٤.

- مواجهتها تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها، في إطار مناخ تنظيمي، يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة^(١).

(١) - بلعزوز بن علي وعبوة هودة: الأزمة المالية وسبل معالجتها، بحث منشور ضمن المنتدى الدولي الذي أقامته كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة بالجزائر حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدليل البنوك الإسلامية، <http://al-azmah.com/ar>

مظاهر الأزمة المالية:

رويدا رويدا تظهر ارهاصات الأزمة المالية بظهور آثارها، فتصيب أصحاب الأموال بحالة من الرعب والهلع، وتربك عمل المصارف والمؤسسات المالية، وتجبرها على اللجوء لخطط عاجلة لإنقاذ ما يمكن انقاذه، وتبث الرعب في قلوب الحكام، خشية انهيار سلطانتهم، وتدعو أهل الفكر والرأي إلى التصريح عاليا "أين المخرج وأين المفر؟" لدرجة أنها تشغلهم عن مخاطر أكثر إلحاحا، كالتغيرات المناخية وثقب الأوزون مثلا.

والحقيقة أن الذعر والخوف والهلع والتخبط من جراء الأزمة يعم الجميع، فهو كما يصيب أهل الحكم والسياسة خشية على كراسيهم، وخوفا من ثورة الشعوب علي سلطانهم، فإنه يصيب المصارف والمؤسسات المالية خشية افلاسها وانهارها، ويصيب أصحاب الودائع بالمصارف خشية فقدها عند إفلاس تلك المصارف، ويصيب شركات التأمين خشية تحميلها بالتزامات مالية تدفعها للمؤمن لهم، ويصيب المقترضين خشية عجزهم عن سداد قروضهم، وعدم الحصول على غيرها، نتيجة إفلاسهم أو إفلاس المصارف، أو تنفيذ الرهون عليهم، فيفقدون عقاراتهم، ويصيب المستهلكين لتهددهم بارتفاع أسعار السلع والخدمات، ويصيب الموظفين والعمال خشية فقدهم وظائفهم، ويصيب الفقراء والمساكين خشية فقد أو انخفاض ما يقتاتون عليه من إعانات وخدمات حكومية^(١).

وحتى لو تراءى للبعض أن تلك الآثار تظهر فجأة، فإن هذا لا يبدو في المنطق العلمي دقيقا، لأن المفاجأة تتمثل ليس في بروز مظاهر وآثار الأزمة، بل في توقعها أو عدم توقعها، واكتشاف تلك المظاهر والآثار والعلم بها من عدمه، وهذا يختلف بحسب الأفراد والمؤسسات وقدراتها، وهذا كمن يكتشف إصابته بداء السكري أو علة السرطان أو ارتفاع ضغط دمه، فهذه العلة لا تنشأ إلا جراء تراكمات، ربما أخذت سنين حتى أنتجت هذا الداء، فالعلة لم تتشكل فجأة، وفي غمضة عين، ولكن

(١) - حسين حسين شحاتة: أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، ١٤٢٩هـ، ص ٨.

غفلة المصاب بها عن أعراضها، وتعاميه عما كانت تهمس به من ضرر وخطر هو ما جعله يبدو في محل المتفاجئ بها.

وكذلك الأمر في الأزمات المالية، فكل منها لها مقدمات، ربما تمتد لسنين سابقة عليها، فمثلاً أزمة الكساد العظيم التي حدثت في عام ١٩٢٩م، وكادت أن تطيح بهذا النظام^(١)، واضطرت الحكومة الأمريكية معها إلى التدخل، ودعم الشركات والمصارف من خزانة الدولة، بقرار جريء من الرئيس روزفلت^(٢)، وهو قرار قلب النظريات الاقتصادية لهذا النظام رأساً على عقب^(٣)، كانت نتيجة لمعاناة استمرت سنين من الإفراط في الإنتاج، تأثراً بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، القائمة على أن العرض يخلق الطلب، وقد كانت إرهابات الأزمة واضحة قبل الحرب العالمية الأولى، وعندما انتهت الحرب عام ١٩١٨م تفاقمت مشكلة الإفراط في الإنتاج، لأن الحرب كانت تمتص قدراً كبيراً من فائض الإنتاج، وبعد انتهائها تراكم فائض الإنتاج، فكانت الكارثة في البورصات عام ١٩٢٩م^(٤).

ولعل فجائية بروز آثار الأزمة هو ما دعا البعض إلى تشبيه الأزمة بالفقاعة، والتي هي عبارة عن غشاء كروي رقيق شفاف، يبدو كبير الحجم لمن يراه، ولكنه في حقيقته كم تافه، فإذا انفجرت الفقاعة تلاشت، ولم تترك سوى الخواء، وهذا هو حال الأزمة المالية^(٥)، ومع هذا فاستثناء قد تحدث

(١) - حيث انتشرت البطالة بعشرات الملايين، وانهارت بنوك، وفقد الملايين من الناس ودائعهم ومدخراتهم التي بذلوا الكثير من الجهد والوقت في جمعها، وانهارت أسعار المنتجات الزراعية والصناعية إلى ما دون تكلفة إنتاجها، ووصلت إلى نصف قيمتها، وانحطت أسعار الأراضي والعقارات، وفقدت النقود الورقية قيمتها. أحمد بلواقي: الأزمات المالية: المظاهر والنتائج والأسباب، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، تصدر عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص ١٢١-١٢٢، مراد عودة: ص ٦-٧.

(٢) - هو فرانكلين ديلانو روزفلت Franklin Delano Roosevelt ولد سنة ١٨٨٢، وتوفي بعد عام من ولايته الرابعة كرئيس للولايات المتحدة، وذلك سنة ١٩٤٥م، وهو الرئيس الأمريكي الثاني والثلاثين، وفي عهده دخلت بلاده الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا واليابان.

https://ar.wikipedia.org/wiki/فرانكلين_روزفلت

(٣) - <http://www.kantakji.com/markets/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%>

(٤) - حسن فرحان: ص ١٣.

(٥) - <http://al-azmah.com/ar/?p=1300&print=1> ومع هذا قد لا يبدو هذا التشبيه دقيقاً إلا في مرحلة نهاية الفقاعة، فتتبع مراحل تشكل الفقاعات المالية وتطورها يوضح لنا أنها تمر بمراحل ثلاث، الأولى هي مرحلة التكون، وهذه تمثل الأرضية التي

الأزمة فجأة، ولكن ذلك نادر الوقوع، وعادة ما يكون تحت مؤثر خارجي، ومن هذا القبيل أزمة البورصة الأمريكية عام ١٩٦٣م، إذ انهارت إثر مقتل الرئيس الأمريكي جون كينيدي^(١)، وانخفضت أسعار الأوراق المالية إلى أدنى مستوياتها، ورغم قصر مدة الأزمة، حيث لم تستمر إلا أياماً قلائل، فإنها هزت الأسواق المالية الأمريكية والدولية، سيما في الأيام الثلاثة الأولى منها^(٢).

وفي كل الأحوال بروز مظاهر الأزمة المالية للعيان يربك المصارف والمؤسسات المالية والمتعاملين معها، ويجبرهم على التفكير في وضع خطط لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، تحاشياً لأكبر قدر ممكن من الخسائر، ويمكن حصر مظاهر الأزمة المالية عموماً في التالي، مع التأكيد على أن هذه المظاهر ليست خطوات متسلسلة أو مرتبة بحسب زمن ظهورها، وأنه ليس بالضرورة وقوعها كلها في كل أزمة: ^(٣)

- مبادرة بل في الحقيقة هرولة المودعين إلى سحب ايداعاتهم من المصارف خشية إفلاسها.

تمهد السبيل لتشكّل ونمو الفقاعة، بسبب تبني الجهات المسؤولة لسياسات نقدية ورقابية متساهلة، ساعية عبرها إلى توسيع فترة الازدهار الاقتصادي، وهذه السياسات تؤدي إلى التوسع في الإقراض لدرجة الإفراط، مما ترتفع معه أسعار الأصول العقارية والأسهم، وهذه المرحلة تستغرق فترة طويلة، ربما تمتد لسنوات، تنتفخ فيها الفقاعة بمستويات غير مبررة اقتصادياً، وفي المرحلة الثانية يحدث انفجار الفقاعة، فتتعرض أسعار الأصول لانخفاض شديد، وعادة ما تكون هذه المرحلة قصيرة نسبياً، فلا تمتد سوى أيام أو أشهر، يسارع فيها من لديه معلومات إلى التخلص من أصوله، مما يزيد الوضع سوءاً، وفي المرحلة الثالثة تظهر آثار الأزمة للعيان، كعجز بعض المقترضين عن السداد، وعندئذ تتحول الفقاعة إلى أزمة إفلاس، لتتوالى الهياكل المؤسسات والشركات، حتى يطال ذلك الاقتصاد الحقيقي، لتبدأ فور ذلك إجراءات العلاج، بخفض معدلات الفائدة، وتأميم بعض الشركات، واتخاذ إجراءات رقابية، وبداية من الشروع في الحلول والمعالجات لآثار الأزمة تمهد الطريق للفقاعة القادمة، لأن النظام الذي أنتج الفقاعة الأولى لا يزال قائماً، فكأن مراحل الفقاعة هي حلقات مترابطة، يقود بعضها إلى البعض الآخر، يتخللها فترة هدوء بين المرحلتين الثالثة والأولى، قد تطول وقد تقصر، حسب عوامل تشكل الفقاعة ونموها، وتشكّل هذه المراحل الثلاث فقاعة يؤدي آخرها إلى تشكل المرحلة الأولى من الفقاعة القادمة. أحمد بلوافي: الأزمات المالية، ص ١٣٨-١٣٩.

(١)- ولد عام ١٩١٧م، وهو الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة، تخرج من هارفارد عام ١٩٤٠م، وعمل في البحرية أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم مراسلاً صحفياً، تولى الرئاسة في فترة حرجة من الصراع في الحرب الباردة، وكانت له مواقف حازمة في مواجهة السوفييت، وتعد عملية اقتحام خليج الخنازير وأزمة الصواريخ الكوبية وبناء جدار برلين أهم الأحداث في فترة ولايته، توفي مقتولاً في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣م، في حادثة بقيت لغزاً ومثار جدل إلى يومنا هذا. https://ar.wikipedia.org/wiki/جون_كينيدي

(٢)- حسن فرحان: ص ١٢، ١٣.

(٣)- حسين شحاتة: ص ٥، لمياء بوعروج: ص ٧.

- تجميد العديد من المصارف والمؤسسات المالية منح القروض للأفراد والشركات، بسبب ضعف ملاءتهم، وللخشية من عدم قدرتهم على السداد لاحقاً، وتخفيفاً للمخاطر^(١).
- نقص السيولة المتداولة في الأسواق بين الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، مما يؤدي إلى حدوث انكماش حاد في النشاط الاقتصادي، وتوقف المقرضين عن سداد ديونهم.
- انخفاض في مستوى التداول في الأسواق المالية، مما يحدث خللاً في مؤشرات الهبوط والصعود، ويؤدي لخسائر باهظة في بورصات العالم^(٢).
- تراجع المدخرات في المصارف بسبب تردد المودعين (المقرضين) في إيداع مدخراتهم فيها خشية إفلاسها.
- انخفاض مستوى الإنتاج في الشركات، لصعوبة الحصول على القروض إلا بفائدة عالية، وبشروط مغلظة، بسبب نقص السيولة.
- تراجع الطلب على السلع والخدمات (المبيعات)، سيما في قطاعات السيارات والعقارات وصناعة مواد البناء ومستلزماتها، بسبب النقص في السيولة لدى الأفراد والشركات.
- تعاضم حالات السعي للحصول على مبلغ التأمين، مما يؤدي إلى إفلاس العديد من شركاته^(٣).
- ارتفاع معدل البطالة، نتيجة ارتفاع معدلات الفصل من العمل^(٤)، وتباطؤ الطلب على اليد العاملة، وتهديد مئات آلاف الموظفين بالطرد من أعمالهم، بسبب توقف الكثير من الشركات عن العمل، وإفلاس وتصفية بعضها، مما يترتب عليه تباطؤ الإنتاج.

(١) ناجي بن حسين: عرض عام حول الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٥م، ص ٤.

(٢) حسني الخولي: تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي "التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية"، ورقة مقدمة إلى اللقاء العلمي حول انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها، ديسمبر ٢٠٠٩م، رابطة العالم الإسلامي، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، ص ٧.

(٣) لمياء بوعروج: ص ٧.

(٤) دون أن يخفى اتخاذ بعض الشركات الأزمة ذريعة "لتنظيف" الشركة من العمالة الزائدة وغير المنتجة. عصام خلف العنزي: الأزمة

- حدوث خلل كبير في تنفيذ عقود المعاملات المالية والتجارية، وفقدانها القوة الملزمة لأطرافها، سواء كانت دولاً أو مؤسسات أو شركات أو مصارف، نظراً لاعتبار الأمانة المالية بمثابة حالة من حالات القوة القاهرة، الخارجة عن إرادة أطراف العقود، حيث فوجئ بها المتعاقدون، وجعلتهم في حالة من العجز عن تنفيذ التزاماتهم، إلى أن يستعيدوا قدراتهم السابقة، وهي بهذا تميز لهم التوقف عن تنفيذ هذه العقود^(١).

- الانخفاض الحاد في مؤشرات أغلب أسواق المال، لدرجة يمكن وصفه بالكارثة على الاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى تهاوي الشركات الواحدة تلو الأخرى، وإعلانها إفلاسها، إما واقعاً من جراء ما حدث، أو هروباً من الدائنين، لتستتر تلك الشركات خلف أنظمة الإفلاس، وتتهرب من واجباتها تجاه الدائنين في أداء حقوقهم، ممثلة في ديونهم التي بذمة هذه الشركات^(٢).

- الانخفاض الحاد في أسهم الشركات العالمية، مع إعلان إفلاس عدد كبير منها، وما ينتج عنه من خسائر فادحة، يتحملها المستثمرون في البورصات العالمية، مما يؤدي إلى انسحاب عدد كبير من المتعاملين مع هذه البورصات، لفقدانهم رؤوس أموالهم، وإسهاماتهم الكبيرة في معاملاتهم في البورصات المالية منذ نشوب الأزمة، خاصة أن أسواق المال هي المصدر الأكبر للتمويل^(٣).

- انهيار وإفلاس العديد من الشركات العالمية، والتي كانت تعتمد على صيغة التمويل عبر القروض الربوية، أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية عن التشغيل، لتنفيذ بعض المصارف الرهونات على أصول تلك الشركات، مما يحدث خللاً في تدفقاتها النقدية^(٤)، وكذلك إفلاس الكثير من المصارف العالمية والمؤسسات المالية، بسبب نقص السيولة، وزيادة مسحوبات المودعين.

المالية العالمية (نوازل وأحكام)، <http://iefpedia.com/الأزمة-المالية-العالمية-نوازل-وأحكام-د-عصام-خلف-العنزي>. ص ٢٤.

(١) - <http://www.kantakji.com/markets/%D9%85%D8%> مستقبل الأنظمة والقوانين في ظل الأزمة المالية

(٢) - المرجع السابق.

(٣) - المرجع السابق.

(٤) - حسين شحاتة: ص ٨.

فمثلا في الأزمة المالية الحالية، في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، أفلس ١٠١ بنك خلال الفترة من بداية عام ٢٠٠٩م إلى منتصف أكتوبر من ذات العام^(١)، ولم ينته عام ٢٠٠٩م إلا وقد أعلن ١٤٠ مصرفا الإفلاس^(٢)، وهذه الانهيارات المصرفية حدثت في ظل موجات تسريح عمال مستمرة، وجمود سوق القروض، مع تعمق الركود الاقتصادي، وتشير تقديرات بعض الخبراء إلى أن عام ٢٠١٠م شهد انهيارات مصرفية بوتيرة عالية، وبمعدل مصرف واحد كل أسبوع، وكانت الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٨م قد شهدت انهيار ٢٥ مصرفا أمريكيا، مما يثبت أن القطاع المصرفي الأمريكي يعاني مشكلات عميقة جعلته على حافة الإفلاس، رغم إنفاق نحو ٣٥٠ مليار دولار من أموال الخزينة الفيدرالية عليه^(٣).

- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وتدهور أوضاع التمويل، لاقرانه بتشديد السياسات النقدية التي تتخذ لمواجهة آثار الأزمة، مما يؤثر على اقتصاديات الدول، سيما النامية منها^(٤).

- يترافق مع ذلك كله انخفاض حاد في معدلات الاستهلاك والإنفاق على السلع والخدمات والادخار والاستثمار، مما ينجم عنه انخفاض في الطلب على السلع والخدمات، ويؤدي في النهاية إلى مزيد من البطالة، والتباطؤ في الإنتاج، بل توقف بعض الشركات عن الإنتاج، وإفلاس بعضها، ومن ثم تصفيتها، والمحصلة من هذا كله حدوث كساد اقتصادي في تلك الدولة أو الدول.

- تسبب فقد الوظائف في ارتفاع عدد الفقراء، وبالتالي تزايد عدد طالبي المعونات الاجتماعية الحكومية، مما يلقي مزيدا من الأعباء على ميزانيات تلك الحكومات، ويضطرها إلى إنفاق أموال كانت مخصصة لبرامج التنمية على تلك المعونات، تحت وطأة المطالبات الشعبية، مع إيقافها العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة، وفرض مزيد من الضرائب، تعويضا للعجز في ميزانياتها، نتيجة ارتفاع ميزانية دعم السلع، وتقديم المعونات الاجتماعية، وتقديم معونات

(١) - حسني الخولي: ص ٦.

(٢) - سيف الفخري: ص ٨.

(٣) - <http://www.kantakji.com/markets>/انهار-أربعة-مصارف-أميركية-وتوقعات-بالمزيد

(٤) - حسني الخولي: ص ٧.

للشركات والمصارف التي توشك على الإفلاس والانهيار^(١)، كما أن فقدان كثير من المقترضين لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض الربوية يجعلهم يلتحقون بركب الفقراء طالبي المعونات الاجتماعية الحكومية، وبالتالي يتعرضون هم والحكومة لذات الصعوبات.

الأزمات المالية حدث متكرر:

من يتابع تصريحات زعماء الاقتصاد الحر وكتابات الخبراء والمختصين فيه وفعاليات الأسواق المالية لا يساوره أدنى شك في أن الأزمة التي شهدتها العالم مطلع قرننا هذا ليست عابرة، وأنها غير قابلة للاحتواء والتطويق بالسرعة المنشودة، ولو بضخ المليارات تلو المليارات من الدولارات، وأنها ليست خاصة بالاقتصاد الأمريكي وحده، الذي يقود قاطرة العولمة، فليس هناك اقتصاد واحد مهما كان بمنأى عن تداعياتها، إذ بات من المؤكد أن هذه الأزمة لن يفلت من تأثيرها المباشر أو غير المباشر أحد، وإن كانت درجة التأثير تختلف وفقا لطبيعة الارتباط بذلك السوق وسبل العلاج^(٢)، وهذا ما أكده العديد من صناع القرار الدولي وخبراء الاقتصاد السياسي، وفي مقدمتهم جوزيف ستيجليتز Joseph Stiglitz^(٣)، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠١م.

كما أن مسؤولين دوليين كبار دقوا ناقوس الخطر، منذرين بولوج العالم إلى ما أضحى يسمى بـ"الأزمة الكبرى"، والتي تدفع النظام الاقتصادي العالمي برمته إلى شفير الهاوية، ولئن شهد النظام الرأسمالي العالمي عديد الأزمات خلال القرن المنصرم، واستطاع في كل مرة النجاة من السقوط بعكس صنوه النظام الاشتراكي، إلا أن الأزمة الراهنة لا تشبه أبدا الأزمات السابقة من حيث العنف وشدة الآثار، لأنها لم تصل نهايتها بعد، فكثير من الشركات والبنوك التي صمدت طيلة قرن ونصف من الزمان، دون أن تتأثر بالأزمات المالية التي واجهتها الرأسمالية، تهاوت منذ الأيام الأولى لإعصار الأزمة الراهنة.

(١) - حسين شحاتة: ص ٨-٩.

(٢) - كتاب غربيون: الشريعة تنقذ اقتصاد العالم محمد النوري

<https://saaid.net/arabic/214.htm#2>

(٣) - اقتصادي أمريكي، ولد سنة ١٩٤٣م، ويعمل أستاذًا للاقتصاد بجامعة كولومبيا، وقد نشرت له عشرات الكتب والمقالات.

<http://www8.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz>

ولذلك يرى كثير من المراقبين والخبراء الاقتصاديين أن هذه الأزمة لن تكون مالية فقط، بل ستطيح بالنظام الرأسمالي برمته، ولو بعد حين، فالعد التنازلي للرأسمالية -في رأي هؤلاء- قد بدأ، وما يحدث اليوم سوف يغير وجه العالم في قادم الأيام، وستفقد الولايات المتحدة دورها ومكانتها السياسية والاقتصادية، فما تشهده أسواق المال اليوم هو إعلان عن انبلاج حقبة زمنية، سيكون فيها النظام المالي في السنوات المقبلة مختلفا تماما عما نشاهده اليوم^(١).

ومن يستقري التاريخ يتبين له صدق ما قيل، فقد عرف الاقتصاد الدولي أزمات مالية عديدة، ارتبطت أسبابها بالظروف العالمية السائدة إبان كل أزمة^(٢)، بدءا من أزمة الركود العظيم خلال الفترة من سنة ١٩٢٩م إلى سنة ١٩٣٣م، وأزمة التضخم بعد الحرب العالمية الثانية، وأزمة البورصة الأمريكية عام ١٩٦٣م، وارتفاع أسعار النفط عقب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣م، وما ترتب على ذلك من ارتفاع معدلات التضخم في العالم إلى مستويات قياسية، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات وفاتورة النفط في الدول المستوردة^(٣)، وأزمة المديونية خلال عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٢م، وأزمة سوق المناخ الكويتي عام ١٩٨٢م، وأزمة الاثني الأسود في ١٩ أكتوبر ١٩٨٧م، إثر انهيار أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك، ثم أزمة المكسيك عام ١٩٩٤م، وأزمة الدول الآسيوية عام ١٩٩٧م، وأزمة الأرجنتين عام ١٩٩٨م، وأزمة البرمجيات والأسهم الصناعية عامي ٢٠٠٠م - ٢٠٠١م، وأزمة البورصات الخليجية عام ٢٠٠٦م، وغيرها من الأزمات^(٤).

ومكانيا يمكننا أن نلاحظ أن الأزمات المالية كانت تتركز حتى القرن التاسع عشر في انجلترا، باعتبار عاصمتها آنذاك هي مركز المال في العالم، إلا أن تلك الأزمات لم يعد أحد يتذكرها نظرا لضعفها ومحدودية آثارها قياسا لما حل بالعالم من كوارث بعدها، وقد وقعت أول أزمة مالية عرفها

(١) - D8 %82% D9% /markets/www.kantakji.com/http:// قراءة إسلامية في أسباب ودلالات الأزمة المالية محمد النوري/باريس.

(٢) - عبد الرحيم حمدي: الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي،

iefpedia.com/.../الأزمة-المالية-العالمية-وأثرها-على.../d8a7d984d8a3d8b2d/ص ٣.

(٣) - حسن فرحان: ص ١٢.

(٤) - فيصل الكندري: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاستثمار العقاري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٩م، ص ٧١ - ٨٣.

لتتبع أسباب نشوء ومظاهر وآثار هذه الأزمات بالتفصيل راجع حسن فرحان: ص ١١ وما بعدها.

التاريخ الحديث في إنجلترا في فبراير سنة ١٦٣٧م^(١)، تلتها أزمات في سنوات ١٧٢٠م و١٧٩٧م و١٨١٠م^(٢)، ولكن الأزمات المالية انتقلت من إنجلترا إلى الضفة الأخرى من الاطلنطي^(٣)، سيما عندما وقع الانهيار الكبير، وما خلفه من ركود، خلال سنوات ١٩٢٩م-١٩٣٣م، ومنذ منتصف القرن الماضي استفحلت آثار الأزمات واتسع مداها، وعمت العالم، وصار ما يضرب منها في ناحية من العالم تسري عدواه في كل أرجاء المعمورة، بسرعة تفوق القدرة على احتواء آثاره^(٤).

هذا وينبغي التأكيد على أن ما ذكر هنا من أزمات مالية ليس على سبيل الحصر، بل هو عرض لأهمها فقط، نظرا لاختلاف الأزمات المالية من حيث أسبابها ومداها وآثارها^(٥)، فمسيرة النظام الرأسمالي حافلة بالأزمات اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية، منها ما هو فردي الآثار، أو على مستوى البلد الواحد أو البورصة الواحدة، ومنها ما تمتد آثاره على المستوى الإقليمي والعالمي، ويبدو أن الاقتصاد العالمي في ظل النظام الرأسمالي صار أشبه بجزيرة، تعيش على سطح بركان حي، يعبر عن نفسه في كل مرة بثورة في بقعة ما من رقعة تلك الجزيرة، لكن هناك بقعا هي الأكثر تعبيراً عن نشاط ذلك البركان، هي اليوم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا^(٦).

ومنذ فبراير ٢٠٠٧م ظهرت معالم أزمة مالية عالمية، اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث أصابت هذه الأزمة أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر، مما دفع العديد من المصارف والمؤسسات الخاصة والحكومات إلى البحث عن مخرج من هذا المأزق، ويبدو أن الأزمة الحالية هي الأكبر والأخطر في تاريخ البشرية من حيث المدى

(١)- الداوي الشيخ: ص ٣.

(٢)- تابع قائمة بهذه الأزمات في بريطانيا لدى الداوي الشيخ: ص ٤، ومنها يتضح أنه إلى ما قبل القرن التاسع عشر تركزت الأزمات المالية في إنجلترا، وأن أول أزمة مالية عرفت خارجها وقعت سنة ١٨١٩م، وقد وقعت في الولايات المتحدة، ونتجت عن الإفراط في إنفاق الأموال في حرب ١٨١٢م، والتي خاضتها الولايات المتحدة ضد إنجلترا، وسياسة التقشف التي تلت ذلك، والتي فرضها البنك المركزي الأمريكي.

(٣)- دون أن يعني هذا أن إنجلترا صارت في مأمن من الأزمات، إذ عصفت بها أزمات عدة، منها مثلا ما وقع سنة ١٨٢٥م وسنة ١٨٣٦م. المرجع السابق: نفس الموضع.

(٤)- عبد الرحيم حمدي: الأزمة المالية العالمية، ص ٣.

(٥)- الداوي الشيخ: ص ٣.

(٦)- حسن فرحان: ص ١٣.

والآثار، إذ لم يكد يمر عام على اندلاعها حتى تحولت إلى أزمة اقتصادية، أصابت بآثارها الاقتصادات العالمية كافة، وقد كانت هي الأزمة الأكثر سوءاً من حيث التداعيات على الدول واقتصاداتها، وما تطلبت من جهود ضخمة وسياسات لمواجهةها والحد من تبعاتها^(١).

والظاهر أن العالم يمر بصورة شبه متواترة بالعديد من الأزمات المالية والاقتصادية في العصر الحديث، مثل ما حدث من كساد في ثلاثينيات القرن الماضي، وما حدث في بداية ثمانينيات القرن الماضي من أزمة تضخم عالمي، وما حدث في تسعينيات القرن عينه في الأسواق الآسيوية، والذي اعتبر إنذاراً مبكراً على نشوء أزمة مالية عالمية، ثم جاءت الأزمة المالية العالمية الراهنة في العقد الأول من قرننا هذا، لتثبت مثل ما سبقها من أزمات فشل النظام المالي العالمي القائم على الربا، والذي يعتمد كآساس في نظامه المصرفي^(٢).

فهذه الأزمة الراهنة هي في الحقيقة الموجة الكبرى، أو لنقل هي جماع موجات من أزمات، توالى على العالم منذ سنة ١٩٧٣م، عندما حدثت تلك الطفرة الهائلة في أسعار النفط، وتراكت الآثار، واستفحل الخطر، إلى أن أطلت الأزمة برأسها سنة ٢٠٠٧م^(٣)، حيث يعزو البعض ارهاصات الأزمة المالية الراهنة إلى الطفرة المالية التي شهدتها العالم بعد ثورة النفط عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م، عندما عجزت الدول النفطية عن استيعاب ما تدفق عليها من أموال، ولعدم قدرة أجهزتها المصرفية عن استيعابها اتجهت إلى مصارف أمريكا وأوروبا لإيداعها فيها، ووجدت تلك المصارف نفسها مضطرة للبحث عن فرص لتوظيفها، فكان أن توسعت في منح الائتمان دون ضوابط.

والغريب أن الدول النفطية أصبحت هي نفسها بعد سنوات في حاجة للاقتراض من تلك المصارف، لتمويل مشاريعها، فقد كشف مثلاً أنه في إمارة دبي، عند حدوث الأزمة الراهنة، كانت مجموعة دبي العالمية مدينة لمصارف أوروبية وأمريكية بما يفوق ٥٠ مليار دولار، وأن الصناديق التجارية الخليجية كانت تستثمر أموالها في بلاد الغرب، وأنها خسرت ما يقارب ربع قيمتها، أي ما

(١) - حسني الخولي: ص ٦.

(٢) - محمد القرني: ص ٢.

(٣) - حسن فرحان: ص ١٥.

يفوق ٤٠٠ مليار دولار، ولنا أن نتخيل لو أن لدينا مصارف ذات كفاءة، وقادرة على استيعاب هذه الأموال، وتوظيفها - بما يتوافق مع أحكام الشرع الحنيف - في خدمة المسلمين، أكانت تتعرض هذه الأموال للمحوق بهذا الحجم^(١).

وعلى كل حال تكرر الأزمات في الأسواق المالية، وتقارب تواريخها، يوحي بأن بركان الأزمات أصبح حياً ونشطاً، ويعبر عن نفسه في كل مرة في طرف من أطراف الأرض، وأن فوهته في كل مرة هي البورصات العالمية^(٢)، فالقناعة اليوم لدى أهل السياسة والفكر والاقتصاد في الغرب - سيما بعد الأزمة الحالية - ترسخت بأن النظام السائد في التعاملات المالية اليوم يؤدي بطبيعته إلى إحداث أزمات مالية، فما إن تهدأ أزمة، ويخمد أوار نارها، حتى تبرز بواذر أخرى، تعصف بالاقتصاد العالمي بصورة أشد وأنكى.

فبعد هذه الموجة من الأزمات المالية لم يعد أحد يشك في أن النظام المالي العالمي - بوضعه الحالي - لا يمكنه الاستمرار على النمط عينه، لأنه أدى ويؤدي ولا محالة سيؤدي إلى أزمات مالية، وحتى بافتراض أنه بإمكانه تجاوز ما يمر به حالياً، ومن ثم سيتعافى ويتعش، فإن هذا لن يحول دون الدعوة إلى إعادة صياغة النظام المالي العالمي، ليكون بصورة أكثر قدرة على حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات والصدمات^(٣).

ومع هذا الوضوح للأزمة ومسبباتها فإن ما يدعو للدهشة - كما يقول موريس أليه Maurice Allais الاقتصادي الفرنسي الشهير، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٨٨م^(٤) - هو غياب أي تشخيص مقبول على وجه العموم للأزمة، وكذلك غياب أي تنبؤ

(١) - المرجع السابق: ص ٧، ص ١٤.

(٢) - المرجع السابق: ص ١٤.

(٣) - هل أصبحت المالية الإسلامية مطلباً لصياغة النظام المالي العالمي الجديد؟

http://www.alaswaq.net/save_print.php

(٤) - ولد في باريس عام ١٩١١م، وتوفي عام ٢٠١٠م، فبعد تنقل بين عدة أعمال مهنية كرس وقته للتعليم والبحث والكتابة في شؤون الاقتصاد، واستمر في ذلك حتى بعد تقاعده عام ١٩٨٨م، وقد نال العديد من الجوائز، وتولى الكثير من الوظائف، وعمل مستشاراً لجهات عدة، وله العديد من الدراسات الاقتصادية. https://ar.wikipedia.org/wiki/موريس_ألياس

للمستقبل القريب مقبول في عمومته^(١)، إنها بلا شك - كما يصفها آليه - فضيحة فكرية وسياسية كبرى أن تعجز المجتمعات الديمقراطية - بعد تكرر وقوع الأزمات الكبرى طوال قرنين من الزمن - عن تحديد المؤسسات والعوامل التي سببتها، وحتى لو كانت تعلمها فهي لم تظهر قدرة على دفعها للتخفيف من حدة الأزمة وآثارها بصورة فعالة ومنع تكرارها^(٢).

ويبدو أن تكرار حدوث الأزمات يعود إلى الطبيعة غير المستقرة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، لوجود خلل في أساسه، يتمثل في الإفراط في التعامل بعدد من المخالفات الأساسية التي استبعدتها الاقتصاد الإسلامي، كالربا والقمار والغرر وبيع الديون، وما كانت هذه المخالفات لتنمو بهذه الصورة في التعاملات في كل البلدان، لدرجة خرجت فيها عن السيطرة، لو لم تكن هناك بيئة مناسبة لهذا النمو، تمثلت في ضعف الرقابة المالية، والسياسات المالية المتبعة، ووجود مؤسسات وآليات تعمل على إنتاج هذه العوامل وتسويقها، وهي كلها عوامل ارتبطت أساسا بجوهر النظام الاقتصادي الرأسمالي، والذي لم يقف عند إقرارها بل أنتج آليات لوضعها موضع التطبيق، ولهذا كان ما اتخذته هذا النظام من معالجات عندما حلت به الأزمة لامتناع آثارها هو مجرد ردات فعل أكثر منها سياسات تعالج جوهر المشكلة^(٣).

الهرع إلى النظام الإسلامي طلبا للخلاص من الأزمات المالية:

ألقى كثير من أهل الاختصاص في الاقتصاد باللائمة في نشوء تلك الأزمات واستفحال آثارها على ممارسات وتطبيقات النظام المالي والمصرفي في العالم الرأسمالي، ودفع هذا بعضهم إلى القلق من انهيار النظام المالي العالمي برمته، ودعاهم إلى البحث ليس فقط عن خطط إنقاذية للأزمة الراهنة، بل إيجاد نظم مالية بديلة أخرى.

وقد جرى الحديث من بعضهم على النظام المالي الإسلامي ونظامه المصرفي من بينها، كمنهج لتفادي تكرار حدوث أزمات في المستقبل^(٤)، باعتباره حلا يتحاشى تطرف الاشتراكية الشيوعية التي

(١) - أحمد بلوافي: الأزمات المالية، ص ١٣١.

(٢) - المرجع السابق: الموضع نفسه.

(٣) - أحمد بلوافي: الأزمات المالية، ص ١٤١.

(٤) - محمد القرني: ص ٢، عبد الله قربان تركستاني: هل يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يحل محل الرأسمالية؟ الأزمة المالية العالمية، أسباب

انهارت، وأفلت شمسها في تسعينيات القرن الماضي، وتبرأ منها حتى المتطرفين من منظريها وأنصارها، ويتحاشى في الوقت عينه تطرف الرأسمالية التي تتداعى هذه الأيام، وترنح تحت وطأة أزماتها الاقتصادية، وربما لا تلبث أن تنهار^(١).

بل صرح بعضهم بذلك في كتاباته، طارحا البديل الإسلامي كحل للأزمات المالية^(٢)، ومن هؤلاء كريستيان نوايه **Christian Noyer** محافظ المصرف المركزي الفرنسي^(٣)، عندما قال: "بإمكان مبادئ التمويل الإسلامي أن تسهم في تحقيق نظام مالي عالمي أكثر استقراراً، ولكن مجرد إعلانها دون إثبات كفاءتها الفعلية على أرض الواقع لا يكفي، ولذلك لا بد من معطيات واقعية ودراسات إحصائية تثبت مدى مصداقيتها"^(٤).

ومن ناحيته أكد الرئيس الأميركي باراك أوباما **Barack Obama** على ضرورة إيجاد حل عالمي للأزمة المالية، وتعهد بإصلاح النظام المالي المتداعي لبلده، مطالباً قادة البلدان الإسلامية، المجتمعين في المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي الخامس، الذي استضافته العاصمة الاندونيسية

وحلول من منظور إسلامي (مجموعة باحثين)، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٣٠هـ، ص ٢٧٥.

(١) - عبد الرحيم حمدي: الأزمة المالية العالمية، ص ١٠.

(٢) - أنظر على سبيل المثال في هذا ما كتبه بالفرنسية كل من:

-Isabelle Chapellière: La finance islamique est-elle plus responsable?, Metis, 19 avril 2010
-Christian Noyer: Stabilité mondiale, l'avenir des marchés de capitaux et de la finance islamique en France,"séminaire Euromoney, Conférence de Paris sur la finance islamique, Paris, 29-30 septembre 2009.

-Olivier PASTRÉ et Elyès JOUINIM: La Finance Islamique une Solution à la Crise? 2009..Mars, Economica

- La finance islamique est-elle un rempart à la finance Conventionnelle face à la crise? Mémoire de recherche appliquée, présenté et soutenu par Imad BENLAHMAR, INSEEC -Master 2010.

-Boudjelal Mohamed, le Système bancaire islamique: aspects théoriques et pratiques, éditions de l'institut international de la pensée islamique à Paris.

(٣) - ولد سنة ١٩٥٠م، وهو موظف مرموق، ومحافظ البنك المركزي الفرنسي منذ عام ٢٠١٠م، ولأنه يحمل مؤهلات عالية في القانون والإدارة فقد تقلد وظائف رفيعة، منها الممثل الدائم لفرنسا أمام المفوضية الأوروبية.

https://fr.wikipedia.org/wiki/Christian_Noyer

٤- Christian Noyer: Stabilité mondiale, l'avenir des marchés de capitaux et de la finance islamique en France .p5.

جاكرتا عام ٢٠٠٩م، بتطبيق النظام المالي الإسلامي، لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، ودعا البنوك الإسلامية لتطبيق "أعمال تشجيعية" في الغرب موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

ومن ناحية أخرى أكد الرئيس الإندونيسي، أمام ١٥٥٠ شخصية، من ٣٦ بلدا، حضرت هذا المنتدى، أن على البنوك الإسلامية أن تلعب دورا قياديا في ظل الركود الاقتصادي العالمي، وحثها على التعريف بأنشطتها في الغرب، مشيدا بتجربتها، وخاصة أنها لم تتضرر بنفس الدرجة التي تضررت بها مثيلاتها الغربية^(١).

وقد تواترت تصريحات كبار الاقتصاديين في الغرب على تأكيد أهمية النظام المالي الإسلامي، وأنه المخرج من الأزمات المالية التي يعانها العالم المعاصر، ومن هؤلاء الأمريكي جوزيف ستيجليتز Joseph Stiglitz، والذي أعلن أن النظام المصرفي الإسلامي يمثل خطوة للأمام لتفادي أزمات في المستقبل.

ومن جانبها أشارت مجلة "فيتى إي بينسيرو"، وهي مجلة دينية (كاثوليكية) إيطالية، إلى أن النظام المالي الإسلامي قادر على الإسهام في إعادة تشكيل قواعد النظام المالي الغربي، وأنه "قد تمخض عن عملية البحث عن نموذج مقبول من الناحية الشرعية، وموافق للمتطلبات الأخلاقية، تحالف تجمع المقاصد والأغراض بين علماء التمويل وعلماء الشريعة، وهذا التحالف ليس له مثيل في الاقتصادات المعاصرة، ولكنه أدى إلى تدعيم قاعدة قوية لنظام اقتصادي جديد"^(٢).

وبتاريخ ١٩/٠٣/٢٠٠٨م طفا إلى السطح الجدل في مجلس العموم البريطاني حول المصرفية الإسلامية، بمناسبة عزم الحكومة اصدار صكوك إسلامية لتمويل الميزانية العامة للدولة، والتي لم تعد تحفي نيتها أن يكون حي المال والأعمال في عاصمتها لندن مركزا رئيسا لعمليات التمويل الإسلامي الدولية، بعد أن وصل حجم سوق التمويل الإسلامي في بريطانيا إلى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار تقريبا^(٣)، مما دعا صحيفة The Daily Mail الديلي ميل البريطانية، بعد عام من الأزمة إلى أن تقول في عنوان تهكمي: "قلقون من أن تعلن بريطانيا إفلاسها؟ ابتسموا- فنحن على وشك أن

(١) - <http://www.kantakji.com/markets>/أوباما- يدعو- لتطبيق- نظام- المصارف- الإسلامية- لحل- الأزمة- الاقتصادية

(٢) - محمد القرني: ص ٢، عبد الله قربان تركستاني: ص ٢٧٥.

(٣) - <http://www.kantakji.com/markets>/جدل- في- بريطانيا- بعد- اعترام- الحكومة- إصدار- سندات- إسلامية

يشترينا العالم الإسلامي^(١)، لأن قطاع البنوك الإسلامية في بريطانيا صار أضخم من نظيره في باكستان، ولأنه في المملكة المتحدة يوجد أكبر عدد من البنوك الإسلامية بالنسبة لدولة غربية^(٢). ويجدر أن نلاحظ هنا أنه من حيث الترتيب بحسب حجم الأموال تعد دول مجلس التعاون الخليجي أكبر المناطق في العالم التي ينشط فيها العمل وفق المعاملات المالية الإسلامية، بأصول تصل قيمتها إلى ٣٥٣.٢ مليار دولار، أو ٤٢.٩٪ من الإجمالي العالمي، وجاءت إيران في المرتبة الأولى عالمياً من حيث ترتيب الدول، بأصول قيمتها ٢٨٠ مليار دولار في ٢٠٠٩، ثم السعودية بأصول بلغت ١٢٧.٨ مليار دولار، فيما جاءت ماليزيا في المرتبة الثالثة، بأصول بلغت ٨٦.٤ مليار دولار، ثم دولة الإمارات، والتي سجلت مصارفها الإسلامية أعلى معدل نمو في الأصول، بلغت نسبته ٧١.٢٪، وجاءت الكويت في المرتبة الخامسة، بأصول بلغت ٦٧.٦ مليار دولار، ثم البحرين في المرتبة السادسة، بأصول بلغت ٤٦.١ مليار دولار، وحلت قطر سابعاً، بأصول مصارف إسلامية بلغت ٢٧ مليار دولار، واحتلت المملكة المتحدة المرتبة الثامنة، بأصول بلغت ١٩.٤ مليار دولار، تلتها تركيا، بإجمالي أصول بلغ ١٧.٨ مليار دولار، ثم جاءت بنجلاديش في المركز العاشر، بإجمالي أصول بلغ ٧.٤ مليار دولار^(٣).

ومنذ سنوات والشهادات والتصريحات والتحذيرات تتوالى من عقلاء الغرب ورجالات الاقتصاد فيه تنبه إلى خطورة الأوضاع التي يقود إليها النظام الرأسمالي، وتدعو إلى ضرورة البحث عن خيارات بديلة، تصب في مجملها في خانة البديل الإسلامي^(٤)، فقد دعت كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا، التي تنادي دولها بالعلمانية، إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي، كحل أوحده للتخلص من براثن النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية التي تخيم على العالم، ومثال هذا أن فانسن بوفيس Vincent Beaufils رئيس تحرير مجلة

(١) - <http://www.kantakji.com/markets> /صحيفة-بريطانية-ابنسموا-فنحن-على-وشك-أن-يشترينا-العالم-الإسلامي

HTTP://WWW.MOHEET.COM/SHOW_NEWS.ASPX?NID=302865&PG=1

(٢) - المرجع السابق.

(٣) - <http://www.kantakji.com/markets/%D8%A7%D9%84%D8%> الإمارات تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في

الصيرفة الإسلامية

(٤) - كتاب غربيون: الشريعة تنقذ اقتصاد العالم محمد النوري

<https://saaid.net/arabic/214.htm#2>

(شالونج) Challenges، وهي من كُبريات الصحف الاقتصادية في أوروبا، تساءل في افتتاحيتها، والتي عنوانها بـ(البابا أو القرآن)، مما أثار موجة عارمة من الجدل، وردود الأفعال في الأوساط الاقتصادية، تساءل فيها عن أخلاقية الرأسمالية، ودور المسيحية كديانة والكنيسة الكاثوليكية بالذات في تكريس هذا المنزع المتساهل في تبرير الفائدة، مشيراً إلى أن هذا النهج الاقتصادي السيئ سيؤدي بالبشرية إلى الهاوية، حيث قال في مقاله مخاطباً البابا بنديكتوس السادس عشر **Benedictus XVI**: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل، لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها، ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري"^(١).

وقد أكد الفاتيكان على أنه يتوجب على المصارف الغربية النظر بتمعن في قواعد المالية الإسلامية، من أجل العمل على استعادة ثقة عملائها في خضم هذه الأزمة العالمية، وذكرت صحيفة "الاقتصادية" السعودية، في عددها الصادر في ٢٠٠٩/٠٣/٠٧م، نقلاً عن تقرير بصحيفة الفاتيكان الرسمية المعروفة بـ "أوسيرفاتور رومانو **L'osservator romano**": أنه "قد تقوم التعليمات الأخلاقية التي تركز عليها المالية الإسلامية بتقريب البنوك إلى عملائها بشكل أكثر من ذي قبل، فضلاً على أن هذه المبادئ قد تجعل هذه البنوك تتحلى بالروح الحقيقية المفترض وجودها بين كل مؤسسة تقدم خدمات مالية"^(٢)، بل إن بابا الفاتيكان بنديكتوس السادس عشر نصح أتباع كنيسته بالرجوع إلى الاقتصاد الإسلامي والاستفادة منه^(٣).

فها هي المصارف الإسلامية تثبت أتمها للجميع، وأنها ليست حكراً على المسلمين، لأن من أهم مبادئ هذه الصيرفة عمارة الأرض، والأرض للجميع أياً كانت الطائفة المتمين لها، والآن تأكدت هذه المقولة من الفاتيكان أهم مرجعية دينية مسيحية، حيث دعت على لسان صحيفتها الرسمية

(١) - محمد القرني: ص ٢، عبد الله قربان تركستاني: ص ٢٧٥. SHAYERAH ILIAS: pp10، كتاب غربيون: الشريعة تنقذ

اقتصاد العالم محمد النوري <https://saaid.net/arabic/214.htm#2>

(٢) - <http://www.kantakji.com/markets>/الفاتيكان- يدعو- البنوك- الغربية- لتطبيق- بعض- مبادئ- المالية- الإسلامية

(٣) - <http://www.kantakji.com/markets>/خبير-الرأسمالية- سقطت- والاقتصاد- الإسلامي- سيخلفها- عالمي

للافتتاح على الصيرفة الإسلامية، وإلى التحلي بأخلاق الصيرفة الإسلامية، لتجنيب المالية العالمية المزيد من الكوارث، فقد دعت صحيفة الفاتيكان الرسمية أوسيرفاتور رومانو L'osservator romano البنوك التجارية الغربية لدراسة قواعد المالية الإسلامية بتمعن، من أجل أن تستعيد البنوك الغربية ثقة عملائها في خضم هذه الأزمة المالية العالمية^(١).

وفي كتاب صدر مؤخراً للباحثة الإيطالية لوريتا نابليونى Loretta Napoleoni بعنوان اقتصاد ابن آوى La economía canalla، أشارت فيه الكاتبة إلى أهمية التمويل الإسلامي، ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي، وأوضحت أن المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية^(٢)، واعتبرت أن "مسئولية الوضع الطارئ في الاقتصاد العالمي، والذي نعيشه اليوم، ناتج عن الفساد المستشري والمضاربات التي تتحكم بالسوق، والتي أدت إلى مضاعفة الآثار الاقتصادية"، وأضافت الكاتبة أن "التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي"، وأوضحت أن "المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، بسبب انهيار البورصات في هذه الأيام، وأزمة القروض في الولايات المتحدة"^(٣).

كما أشادت دراسة عن التمويل الإسلامي، أعدها مركز أبحاث الكونجرس الأمريكي، بالبنوك الإسلامية، كونها "أكثر صلابة في مواجهة التراجع الاقتصادي العالمي والأزمة المالية الدولية، مقارنة بالبنوك التقليدية"، وأشارت الدراسة إلى أن "التمويل الإسلامي يمثل عجلة التعافي من الأزمة المالية الدولية"، كما توقعت الدراسة أن تعزز صناعة البنوك الإسلامية مكانتها في السوق الدولي، في ظل بحث المستثمرين والشركات عن مصادر بديلة للتمويل، خلال الأزمة الراهنة، وفي المستقبل^(٤).

وتوقعت دراسة أخرى أعدت في دبي أن المؤسسات المالية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهي تتهيأ لأخذ دور أكبر، وتنمية حصتها في الأسواق، بحاجة خلال العقد القادم إلى

(١) - <http://www.kantakji.com/markets> /بيت-التمويل-العربي-البناني-يرحب-بدعوة-الفاتيكان-لتطبيق-مبادئ-المصارف

(٢) - محمد القرني: ص ٢، عبد الله تركستاني: ص ٢٧٥.

(٣) - كتاب غربيون: الشريعة تنقذ اقتصاد العالم محمد النوري

<https://saaid.net/arabic/214.htm#2>

(٤) - محمد القرني: ص ٢، عبد الله قربان تركستاني: ص ٢٧٥.

أكثر من ثلاثين ألف وظيفة، وهذا فقط في المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، لتغطية حجم العمل بها^(١)، مما يكشف عن تنامي تعاملاتها المتزايد.

ولهذا دعا المجتمعون في ندوة "نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية"، والتي نظمها بنك دبي الإسلامي، بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية والمعهد العالمي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، بمدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في الفترة من ٣ إلى ٥ سبتمبر ٢٠٠٥م، إلى ترشيد مسيرة المصرفية الإسلامية، حتى تظل داعمة للمسلمين، محققة رغبة ملحة في أن يدير المسلمون أموالهم، ويستثمرونها فيما أحل الله تعالى لهم من وجوه الاستثمار الطيب المشروع، مشيرين إلى أن المصارف الإسلامية أثبتت قدرتها على أن تكون أداة تنفيذ للفكر الاقتصادي الإسلامي، وممارسته عملاً، وأنها نجحت في إبدال صيغة القرض الربوي والعقود المحرمة بصيغ أخرى، تقوم في مجملها على المشاركة في الغنم والغرم، وتحمل المخاطر بين البنك والمستثمر، وتستخدم عقوداً وآليات شرعية، تحقق المصلحة، وتلبي الحاجة، وتلتزم بالضوابط الشرعية، مثل عقود المرابحة^(٢) والسلم^(٣) والاستصناع^(٤) والإجارة والمضاربة^(٥) والمشاركة^(٦) والمزارعة^(٧) وغيرها^(٨).

(١) - <http://www.kantakji.com/markets/%D8%A7%D9%84%D9%85% %A7> خلال ١٠ سنوات المصارف

الإسلامية بدول الخليج تحتاج إلى ٣٠ ألف وظيفة دبي - الأسواق نت

(٢) - المراجعة هي بيع المبيع بمثل ثمنه الأول وزيادة ربح، وهي أحد بيوع الأمانة في الفقه الإسلامي، وقد طور عقد المراجعة ليصبح صيغة تمويل مصرفية جائزة شرعاً، بما صار يعرف بالمراجعة المصرفية، أو بيع المراجعة للأمر بالشراء، ويتم تنفيذها عن طريق شراء المصرف لسلعة يحددها العميل، يدفع المصرف ثمنها نقداً، ثم يقوم ببيعها إلى العميل بثمن مؤجل، يسدده إما دفعة واحدة أو على أقساط. عامر يوسف العتوم: أسباب الأزمة المالية العالمية، رؤية إسلامية، بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن، والذي نظمته بعمان الجمعية الأردنية للبحث العلمي، في نوفمبر ٢٠٠٩م، ص ١٦.

(٣) - هو بيع سلعة آجلة موصوفة في الذمة بثمن مُقَدَّم، ويتحقق ذلك بتعجيل الثمن في مجلس العقد وتأخير استلام السلعة لأجل لاحق، وصورته أن يأتي زيد إلى خالد، الذي يعمل مزارعاً، فيقول له: خذ هذا المبلغ من المال، على أن تسلمني طناً من القمح بعد سنة، فيقبل خالد العرض، وبيع السلم هو أحد الوسائل التي يستخدمها المصرف الإسلامي في الحصول على السلع، وبيع ما تنتجه شركاته، وتحويل الشركات الصناعية، وفي الإنشاءات العقارية، عن طريق بيع الوحدات قبل إنشائها وتسليمها بعد الانتهاء منها. المرجع السابق: ص ١٧.

(٤) - الاستصناع عقد بين طرفين، يقوم أحدهما بصنع شيء، محدد الجنس والصفات، للطرف الآخر، على أن تكون المواد من عند الصانع، مقابل ثمن يدفعه المستصنع للصانع، إما حالاً أو مؤجلاً، وفي المصارف الإسلامية عقد الاستصناع يتكون من ثلاثة أطراف، وهي: الصانع، وهو البائع الذي يلتزم بتقديم الشيء المصنع للعميل، والمقاول، وهو الذي يباشر الصنع، والمستصنع، وهو المشتري في عقد الاستصناع، وقد بدأ الاستصناع يحتل دوراً رئيساً في استثمارات المصارف الإسلامية، حيث ساهمت المصارف في صناعات عديدة، أبرزها حجماً في المجال العقاري، حيث يمثل الفرق بين ما يدفعه المصرف للمقاول وبين ما يسجله على حساب المستصنع الربح الذي

بل إن البعض صار يجزم اليوم، وبعد ما رآه من آثار الأزمات المالية، أن النظام المالي الإسلامي سيحل محل الرأسمالية، وأن الأسس المالية الإسلامية ستشكل النظام العالمي الجديد بعد سقوط الرأسمالية، والتي اعتبر أنها انتهت إثر قيام الحكومات الغربية بتأميم فعلي لشركاتها ومؤسساتها المالية المتعثرة، لأن العالم تورط في تعاملات قيمتها ٦٠٠ ترليون دولار، في حين أن الاقتصاد الحقيقي لا يتجاوز ٦٠ ترليون دولار، وهذا لا يمكن أن يحصل في ظل قواعد التمويل الإسلامي، والتي تتطلب الحصول على حقوق ملكية قائمة على أصول حقيقية^(٥).

ويزيد من قال بهذا قناعته هذه تأكيدا بتقرير أن التمويل والصناعة المالية الإسلامية أثبتت بعد الأزمة المالية العالمية الحالية أنها النظام الوحيد الممكن لتلافي الأزمات المتكررة، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا الاقتصاد لا يقوم على سعر الفائدة التي تسببت في كل الأزمات السابقة، كما حدث في أمريكا عبر الرهون العقارية، ما أدى إلى التعامل بها وإلى بيع الديون، ثم عجز المدينين عن السداد، لأن أسس الاقتصاد الإسلامي تجعله بريئاً من كل ما كان سبباً للأزمة، لأنه ليس فيه إتحار بالديون، ولا يقر سعر الفائدة، ولا يبيع ما ليس لدى البائع.

يؤول للمصرف. المرجع السابق: ١٦.

(١) - يجب الحذر هنا من الفوارق بين المضاربة في صورتها الإسلامية والمضاربة بالمعنى التقليدي، والتي تتم من خلال عقود المشتقات المالية، فالمضاربة المشروعة هي عقد بين طرفين أو أكثر، يقدم أحدهما المال، ويشارك الآخر بجهده، ويكون نصيب كل طرف في الربح بنسبة متفق عليها من الإيراد، أما المضاربة في أسواق المال فهي عبارة عن عمليات بيع وشراء متعكسة صورية، لا يقصد بها التقابض، بل الانتفاع من فروق الأسعار الطبيعية أو المصطنعة والفوائد الربوية، إذا صدق التنبؤ بتغيرات الأسعار، سواء اعتمد في ذلك التنبؤ على المعلومات والخبرة، أو على الإشاعات والحظ والمصادفة. رفيف المصري: المضاربة على الأسعار بين المؤيدين والمعارضين، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ٢٠٠٩م، ص ٢١٢-٢١٣.

(٢) - في المشاركة أو الشركة يشترك اثنان أو أكثر بحصة معينة في رأس المال، يتجر به كلاهما، والربح يوزع على حسب أموالهما، أو على نسبة يتفق عليه عند العقد. عامر العتوم: ص ١٥.

(٣) - هي عقد على الشركة في الزرع، وذلك عندما لا يقدر صاحب الأرض على العمل بنفسه أو لا يرغب في ذلك، فيقدمها لغيره ممن يحسن الزراعة، ليزرعها على نسبة متفق عليها من المحصول. عبد الجليل القرناشوي: دراسات في الشريعة الإسلامية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٨٩م، ص ٤٠٤.

(٤) <http://www.kantakji.com/markets/%D9%86%D8%AF%D9%> - ندوة ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية

(٥) <http://www.kantakji.com/markets/> - حبير-الرأسمالية-سقطت-والاقتصاد-الإسلامي-سيخلفها-عالمي

ويجب أن نلاحظ هنا أن النظام المصرفي التقليدي منذ أن نشأ لديه منتج واحد، وهو القرض بفائدة^(١)، مهما تعددت صورته، بين تسهيلات ائتمانية أو سحب على المكشوف أو سندات، أما البنوك الإسلامية فلديها عدد غير محدود من المنتجات، ليس فيها قرض بفائدة، ومنها التمويل عبر المضاربة والمشاركة والاتجار بالودائع عبر الاستصناع والمرابحة والسلم، ومع هذا كله لا يمكن انكار أن المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة المالية، إلا أن السبب في ذلك يعود إلى الروابط التي تجمع الاقتصاد العالمي، وتجعله كقرية واحدة، ومع هذا فالواقع يؤكد أن المصارف الإسلامية، رغم تأثرها بالأزمة، إلا أنها لم تكن سبباً لها^(٢).

ويعود نجاح التمويل المصرفي الإسلامي وتنامي حجمه إلى أنه يستند إلى عدة مبادئ أهمها عدم التعامل بالفائدة، ومبدأ المشاركة في تحمل الربح والخسارة، إلى جانب خضوع جميع مجالاته لأحكام الشريعة الإسلامية، يضاف لهذا وجود عدة فروق بين المؤسسات والبنوك الإسلامية ونظيرتها التقليدية، خاصة فيما يتعلق بالجوانب القانونية والتشريعية، إذ يُسمح للبنوك الإسلامية بالبيع والشراء وتداول الأصول، بينما البنوك التقليدية يقتصر عملها في الأساس على الإقراض والاقتراض، فضلاً عن المخاطر التي يتحملها البنك الإسلامي جانباً منها، في حين لا يتحمل البنك التقليدي أي مخاطر.

فالمصارف الإسلامية تختلف عن تلك التقليدية في مجمل تعاملاتها، فالعلاقة بين المودع والبنك التقليدي علاقة قرض بفائدة، بينما تقوم العلاقة في المصارف الإسلامية على عقد المضاربة الشرعي، القائم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، كما تعد صيغ التمويل أهم بند في جانب الموجودات في المصرف الإسلامي، في حين لا يظهر لها أثر في البنك التقليدي، ويظهر بدلاً منها بند القروض المصرفية، وعلى عكس المصرف التقليدي المصرف الإسلامي يتحمل مخاطر العملية التي تقتضي منه تملك السلعة بشرائها أولاً ثم بيعها مرة أخرى إلى العميل^(٣).

(١) <http://www.kantakji.com/markets> / نمو-الطلب-على-المنتجات-التمويلية-الإسلامية-يفوق-العرض د.آلاء

(٢) <http://www.kantakji.com/markets> / تحبير-الرأسمالية-سقطت-والاقتصاد-الإسلامي-سيخلفها-عالمي

(٣) <http://www.kantakji.com/markets> / نمو-الطلب-على-المنتجات-التمويلية-الإسلامية-يفوق-العرض د.آلاء

والحقيقة أن الأزمة المالية الراهنة تمثل فرصة تاريخية للقطاع المالي الإسلامي لإثبات جدارته ونجاحه في مواجهة الأزمات المالية التي تعصف بالعالم، لكونه يمثل ملاذاً آمناً لرؤوس الأموال والاستثمارات العربية والإسلامية وغير الإسلامية، والاقتصاد الإسلامي يمكن أن يسهم في علاج الأزمة، من خلال تعديل أسلوب التمويل العقاري، وضبط عملية التوريق^(١)، وجعلها أصولاً عينية، كما يمكن للصيرفة الإسلامية أن تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال استثمارها المباشر في المجالات ذات العلاقة بالاقتصاد الحقيقي، سيما أنها قد أثبتت نجاحها في جذب المدخرات، وتلبية احتياجات المتعاملين، وتحقيق مصالحهم^(٢).

تنامي المصرفية الإسلامية:

لقد أثبت العمل المصرفي الإسلامي حضوراً متميزاً منذ بداياته الأولى في أوائل السبعينات من القرن الماضي وحتى الآن^(٣)، يدل على ذلك تصاعد أعداد المصارف الإسلامية، واتجاه كثير من

(١) - في الحقيقة ليست كل عمليات التوريق محرمة شرعاً، فقد جاء في قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، المنعقد في دورته التاسعة عشرة، في دولة الإمارات العربية المتحدة، أيام ٢٦-٣٠ إبريل ٢٠٠٩م، رقم ١٧٩-١٩/٥ بشأن التوريق: حقيقته، أنواعه ما يلي :

أولاً: أنواع التوريق وأحكامها :

- (١) - التوريق في اصطلاح الفقهاء هو شراء شخص (المستورق) سلعة بثمن مؤجل، من أجل أن يبيعها نقداً، بثمن أقل غالباً، إلى غير من اشترت منه، بقصد الحصول على النقد، وهذا التوريق جائز شرعاً، شرط أن يكون مستوفياً لشروط البيع المقررة شرعاً.
 - (٢) - التوريق المنظم في الاصطلاح المعاصر هو شراء المستورق سلعة بثمن مؤجل، يتولى البائع (الممول) ترتيب بيعها، إما بنفسه أو بتوكيل غيره أو بتواطؤ المستورق مع البائع على ذلك، وذلك بثمن حال، أقل غالباً.
 - (٣) التوريق العكسي هو صورة التوريق المنظم نفسها، مع كون المستورق هو المؤسسة والممول هو العميل.
- ثانياً: لا يجوز التوريقان المنظم والعكسي، لأن فيهما تواطؤاً بين الممول والمستورق، صراحة أو ضمناً أو عرفاً، تحايلاً لتحصيل النقد الحاضر بأكثر منه في الذمة، وهو ربا.

(٢) - صحيفة الشرق الأوسط: العدد رقم ١١٤٣١، الصادر في ١٦ مارس ٢٠٠٩م.

(٣) - بصدد المراحل التي مرت بها الصناعة المصرفية الإسلامية يمكن التمييز بين ثلاث منها، وذلك كما يلي:

- ١- مرحلة سيادة النظام المصرفي التقليدي: وفيها ساد التعامل الربوي، فحتى منتصف القرن العشرين لم يكن هناك من الاقتصاديين من ييدي أي معارضة نحو القبول بالإقراض بفائدة، وفي أواخر الستينات ظهرت دعوات حجولة ترى أن استخدام معدل الفائدة ليس الأداة المثلى لتوظيف الأموال، وأن البديل المناسب هو المعدل الصفري، والذي يعني إقراض الأموال دون زيادة على أصل القروض، ورغم وجهة هذا الطرح إلا أنه لم يجد الآلية المناسبة للتطبيق، ولذا فقد ظل سعر الفائدة هو الآلية المسيطرة في العمل المصرفي.

٢- مرحلة البدايات: وهذه تنقسم إلى مرحلتين:

- مرحلة التنظير: وتميزت بظهور دعوات ودراسات قدمها الرواد في مجال العلوم الشرعية والفكر الإسلامي عامة، والاقتصاد الإسلامي خاصة، والتنظير لبنوك بلا فوائد، وكيفية تحرير الاقتصاد من الربا والمعاملات التي لا تتفق والأحكام الشرعية.

المصارف التقليدية، ومنها بعض المصارف الأجنبية العملاقة، سواء داخل العالم الإسلامي أو في النطاق الدولي، إلى إدخال بعض نشاطات البنوك الإسلامية ضمن أعمالها، في حالة من السباق المحموم بين البنوك العالمية لإطلاق نوافذ إسلامية، في محاولة للاستفادة من الفورة التي تشهدها الصناعة المالية الإسلامية^(١)، وكذا اتجاه بعض الدول إلى "أسلمة" أنظمتها المصرفية، بالإضافة إلى تنامي حصة المصارف ذات النظام الإسلامي السوقية، وازدياد حجم الأعمال المصرفية الإسلامية، وتعدد أساليب التمويل الإسلامية، والتي أصبحت تشكل جانبا مهما من العمليات المصرفية الدولية، وعامل جذب لكثير من المستثمرين والمتعاملين.

وقد تزايد الاهتمام بالمصرفية الإسلامية على المستويين الرسمي والشعبي، في كل أصقاع الدنيا، إلى أن وصل -حسب تعبير البعض- إلى درجة الافتتان^(٢)، سعيا من الدول غير الإسلامية لخدمة رعاياها المسلمين، وجذبا لرؤوس الأموال الخليجية، لتساعدها في الخروج من أزماتها المالية، واستفادة من مزايا نظم المصرفية الإسلامية، باعتبارها تشكل نوعا من الدروع المضادة للأزمات المالية^(٣).

مرحلة التطبيق: حيث شهد عقد الستينات وبداية السبعينات دراسات لإنشاء بنوك إسلامية بعيدة عن الربا، إلا أن الاهتمام الحقيقي بها برز لأول مرة في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بجدة عام ١٩٧٢م، حيث تم إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٧٤م، والذي باشر عمله بجدة عام ١٩٧٧م، ويتميز بأنه بنك حكومات، وأنه لا يتعامل مع الأفراد، أما أول بنك إسلامي متكامل فقد كان بنك دبي الإسلامي، والذي أنشأ عام ١٩٧٥م.

٣- مرحلة التطوير والانتشار الدولي: فخلال عقد التسعينات من القرن الماضي بدأت بعض المصارف الإسلامية بتطوير أدوات ومنتجات جديدة، خارج إطار المراجعة التقليدي الذي بقيت المصارف الإسلامية تدور في فلكه، وبدأنا نرى صيغا تمويلية جديدة، كالإحارة والاستصناع والسلم، وقد تميزت هذه المرحلة بالانتشار الدولي، فبعد أن كان في نهاية السبعينات هناك خمسة بنوك إسلامية فقط، وصلت إلى أكثر من ٢٦٥ طبقاً لإحصائية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عام ٢٠٠٥، وأصبحت البنوك الإسلامية واقعاً يحظى بالقبول على المستوى المحلي والعالمي. فؤاد محمد محيسن: المصارف الإسلامية الواقع والتطلعات، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، والذي عقد بإشراف الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، تحت شعار آفاق الصيرفة الإسلامية، ص ٤ وما بعدها.

(١) <http://www.kantakji.com/markets/> - نمو-الطلب-على-المنتجات-التمويلية-الإسلامية-يفوق-العرض د.آلاء

(٢) <http://www.islam today.net /albasheer/ services/printart -15-123989.h tm>

آن ميشيل: إصرار أوروبي على المصرفية الإسلامية، ترجمة: محمد بدوي.

(٣) - المرجع السابق.

وفي هذا الإطار أطلقت جنوب إفريقيا مؤخراً "صندوق شريعة ٤٠"، وهو صندوق يشمل ٤٠ شركة، متداول في سوق جوهانسبرغ للأوراق المالية، يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد أصبحت المصرفية الإسلامية في جنوب إفريقيا تلاقي إقبالاً كبيراً، على الرغم من أن المسلمين يشكلون أقلية فيها، ويرجع ذلك لرغبة السكان من ذوي المعتقدات الأخرى في التعامل بالنظام المالي الإسلامي، لخلو منتجاته من التعاملات الربوية، كما تؤيد الحكومة والبنك المركزي عملية انتشار هذه المصرفية، ويتضح ذلك في الخطوات الإيجابية التي تقوم بها وزارة المالية الجنوب افريقية، والتي أسست لجانا من مهامها تكثيف البحث، وتوفير المعلومات حول نشاط المصرفية الإسلامية، والعمل على إزالة العوائق التي تواجهها^(١).

وفي الكويت، خلال خمس سنوات ونصف، حققت شركات الاستثمار الإسلامية نمواً كبيراً، حيث ارتفع عددها بنسبة تعادل أربعة أضعاف الشركات التقليدية، وشهدت أصولها نمواً غير مسبوق، بلغت نسبته ٤٥٦.٥٪، مقابل ١٢٧.٢٪ للشركات التقليدية، ومن حيث الأصول فإن شركات الاستثمار الإسلامية في الكويت قفزت بأصولها قفزات كبيرة، حيث ارتفعت من ٦٥٥ مليون دينار كويتي إلى نحو ٣.٧ مليارات دينار، أما أصول الشركات التقليدية فقد ارتفعت من ٣.٣ مليار دينار كويتي إلى ٧.٥ مليار دينار^(٢).

وتعد الهند حالياً- ثالث بلدان العالم بعد اندونيسيا والباكستان من حيث عدد المسلمين فيه- سوقاً خصبا للمعاملات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فالصيرفة الإسلامية بدأت تشق طريقها في هذا البلد القارة، وذلك لاجتذاب أموال المسلمين في داخله، وأموال العاملين منهم في خارجه، مع أن الخدمات المصرفية متاحة للجميع بغض النظر عن ديانتهم، وذلك عبر إطلاق العديد من الصناديق والشركات والمنتجات المصرفية، التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، ولا

(١) - <http://www.kantakji.com/markets/%D8%AC%D9%86%D9%88%D8>

(٢) - <http://www.kantakji.com/markets> ارتفاع-عدد-الشركات-الاستثمارية-الإسلامية-٤-أضعاف-نظيراتها-التقليدية-

خلال

<http://www.kantakji.com/markets/28-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%>

٢٨ شركة استثمار إسلامية في الكويت تدير أصولاً بـ ٣.٧ مليارات دينار

أدل على نمو المصرفية الإسلامية في الهند من أن ٧٠٪ من الأسهم المدرجة في بورصة مومباي متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي تؤلف ٦٠٪ من رأس مال السوق، والذي يعادل نحو ٦٠٠ مليار دولار^(١).

ومن جانبها طلبت روسيا الاتحادية من ماليزيا ودول عربية مساعدتها في وضع وتنفيذ خطة لنظام مالي إسلامي متكامل، على خلفية نمو الطلب على الخدمات المالية الإسلامية في ذلك البلد، والذي يسعى لأن يكون بوابة لدخول هذه النوعية من الخدمات إلى أوروبا الشرقية^(٢).

ومن المفيد هنا ذكر مسعى هام، لفت نظر رجال المال والأعمال في ألمانيا، وهو قيام حكومة ولاية سكسونيا أنهالت **Sachen-Anhalt**، في صيف عام ٢٠٠٤م، بتأسيس صندوق استثمار إسلامي، ضمن عملية شملت تأسيس مؤسسة خيرية، نقلت إلى ملكيتها عقارات، حيث يستفيد المستثمرون من ريع الايجارات، ويبدو أن هذه التجربة نجحت، وأدت إلى تدفق الملايين لخزينة حكومة الولاية، وساهمت في سد العجز الذي كانت تعاني منه^(٣).

ولا أدل على تنامي سوق المصرفية الإسلامية من أنه حتى أوائل الثمانينات كان عدد المصارف الإسلامية محدوداً للغاية، وكانت الفكرة وقتذاك تواجه معارضة شديدة من العديد من الاقتصاديين، الذين استفزتهم ما سمي بـ "شركات توظيف الأموال"، التي انتشرت، سيما في مصر، بشكل لافت للنظر، واستغلت الوازع الديني لدى شريحة كبيرة من الراغبين في عدم التعامل مع البنوك الربوية، ونجحت في جمع إيداعات خيالية، في وقت فشلت فيه البنوك التقليدية الضخمة، وقد وجهت لهذه الشركات، تحت دعاوى مختلفة، ضربات اجهاضية أدت إلى تصفيتها، ولا يزال العديد من ضحاياها حتى الآن عاجزين عن استرداد ودائعهم، وبدءاً من أوائل التسعينات عادت فكرة البنوك الإسلامية للظهور وبقوة، ونجحت عبر عقدين من الزمن، رغم الصعاب الكثيرة التي

(١) - جريدة الشرق الأوسط، العدد رقم ١١٣١٩، الصادر بتاريخ الثلاثاء ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٩م، [http://aawsat.com/print](http://aawsat.com/print.asp?did=545567&issueno=11319)

(٢) - <http://www.kantakji.com/markets> /روسيا-تطلب-المساعدة-لتطوير-التمويل-الإسلامي

(٣) - <http://www.kantakji.com/markets> /صحوة-عالمية-في-مضمار-الأعمال-المصرفية-الإسلامية

واجتهتها، في كسب ثقة المتعاملين، وأصبحت منافساً قوياً للبنوك التقليدية، بل إنها تجاوزت حدود العالم الإسلامي إلى الدول غير الإسلامية^(١).

واليوم باتت صناعة المال الإسلامية أمراً واقعاً في الحياة المصرفية الدولية، بعد أن شقت طريقها بصعوبة في بيئات مصرفية بعيدة في أسسها وقواعدها وآليات عملها عن الروح والقواعد التي تدار بها المصارف الإسلامية، ومع ذلك نجحت البنوك الإسلامية، حسب بيانات صندوق النقد الدولي، في أن تنتشر في ثلث دول العالم الأعضاء في الصندوق^(٢)، وهناك اليوم أكثر من ٢٧٠ مؤسسة مالية إسلامية، تعمل في نحو خمسين بلداً، وتقدر أصولها بنحو ٢٦٠ ملياراً، بينما الحجم العالمي لقطاع الخدمات المالية الإسلامية يقدر حالياً بين ٨٠٠ مليار و٢٧٠ تريليون دولار، وهي قيمة مرشحة للارتفاع حتى أربع تريليونات دولار، لاسيما في ظل نمو هذا القطاع بمعدل ما بين ١٥ إلى ٢٠٪ سنوياً^(٣).

فالاستثمار المالي الإسلامي يشهد نمواً متزايداً، وما يزال يتمتع باحتياطات كبيرة في دول الشرق الأوسط ودول العالم الإسلامي، وإمكاناته لم تُستنفذ بعد، فقد بلغت قيمة الاستثمارات طبقاً للشريعة الإسلامية في عام ٢٠٠٥ من على الصعيد العالمي ما يربو على ٢٧٠ مليار دولار، ورغم هذا الرقم الضخم تؤكد الإحصائيات أن حصة الاستثمار الإسلامي في العالم العربي بالذات لا تتجاوز ٢٠٪ فقط^(٤).

وقد بلغ حجم الأصول المالية للبنوك والشركات الإسلامية نحو ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦، وبلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بنهاية العام ذاته نحو ٢٦٧ بنكاً، مقارنة بخمسة بنوك في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، تشمل المصارف الإسلامية الآن معظم دول

(١) - <http://www.kantakji.com/markets/%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8%A7>

عصر البنوك الإسلامية.. عبد الرحمن إسماعيل مقابلة مع إبراهيم الشامسي

(٢) - <http://www.kantakji.com/markets/%D8%A7%D9%84%> البنوك الإسلامية في عيون الغرب.. شيرين حرب

(٣) - <http://www.kantakji.com/markets/> صحيفة-بريطانية-ابتنسوما-فنحن-على-وشك-أن-يشترينا-العالم-الإسلامي

HTTP://WWW.MOHEET.COM/SHOW_NEWS.ASPX?NID=302865&PG=1

(٤) - <http://www.kantakji.com/markets/> صحوة-عالمية-في-مضمار-الأعمال-المصرفية-الإسلامية

العالم الإسلامي وأوروبا وأمريكا الشمالية، كما قدم نحو ٣٠٠ بنك تقليدي منتجات مصرفية إسلامية.

وعلى صعيد عام ٢٠٠٧، وجد ٣٠٠ مؤسسة مالية في ٧٥ بلدا، لديها استثمارات تبلغ قيمتها ٤٠٠ مليار دولار^(١)، فضلا عن وجود أكثر من ٢٥٠ صندوق استثماري يتطابق مع المبادئ الشرعية، وقددر حجم قطاع المصارف الإسلامية عام ٢٠٠٧ بنحو ٥٠٠ مليار دولار، وبأتي ذلك متواكبا مع نمو المصارف الإسلامية بنسبة ٢٠٪ سنويا، أي ضعف نسبة النمو في المصارف التقليدية، وقد شكلت التعاملات الإسلامية نحو ١.٥٪ من السوق المصرفي العالمي عام ٢٠٠٧^(٢).

وقد ارتفعت الأصول المملوكة للمصارف التي تعمل بالكامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أو لنوافذ المعاملات الإسلامية التابعة لمصارف تقليدية بنسبة ٢٨.٦٪، بعد أن قفزت من ٦٣٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م إلى ٨٢٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م، وذلك مقابل نمو لأصول أفضل ١٠٠٠ بنك مصنف، تابع للبنك الدولي، لم تتجاوز نسبته ٦.٨٪، وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط، ارتفعت قيم أصول المصارف الإسلامية بها بنهاية يونيو ٢٠٠٩م بنسبة ٢٨.٢٪، لتصل إلى ٦٥٥.٢ مليار دولار، وتشكل ما نسبته ٨٠.٩٪ من مجموع أصول الصيرفة الإسلامية في العالم، وتعد إيران أكبر سوق إسلامية تعمل بالأصول المتوافقة مع الشريعة، وتمثل ٣٥.٦٪ من الإجمالي العالمي^(٣).

هل نحن أمام أزمة عابرة أم أمام انهيار نظام وحلول غيره محله؟:

الأزمة المالية جاءت لتثبت مدى ضعف قدرة النظام الرأسمالي في التحكم بالاقتصاد العالمي، وتندثر بظهور بواذر انهياره^(٤)، الأمر الذي مهد الطريق للنظام المالي الإسلامي، حيث شهد قطاع

(١) - الداوي الشيخ: ص ١٦.

(٢) - <http://www.kantakji.com/markets> -غو-الطلب-على-المنتجات-التمويلية-الإسلامية-يفوق-العرض د.آلاء

(٣) - <http://www.kantakji.com/markets/%D8%A784%> الإمارات تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في الصيرفة الإسلامية

(٤) - على خلاف كل نتائج البحوث والدراسات، وما أثبتته الواقع، يذهب رأي يؤيده قلة من الباحث، أشهرهم إبراهيم عويس، أستاذ الاقتصاد في جامعة جورج تاون الأمريكية، مفاده أن الأزمات المالية تعزز النظام الرأسمالي، وتزيد قوة على المدى البعيد، وأنها لن تؤدي إلى انهياره، لأن للرأسمالية كنموذج "ناجح" ثمن لا يمكن التهرب من دفعه عقب كل فترة ازدهار ورخاء تستمر سنوات، ويعزز هذا الرأي دعواه بمقارنة اقتصادات بعض الدول النامية التي تعرضت لأزمات مالية وتلك التي لم تتعرض لها، حيث تبين أن التي

الخدمات المالية الإسلامية في الآونة الأخيرة قبولاً واسعاً، ونموً كبيراً، جعل منه قطاعاً سائداً في الأسواق المالية الرئيسة حول العالم، ما دفع بعض الخبراء إلى توقع أن تكتسح المصرفية الإسلامية النظام المالي العالمي بنهاية ٢٠١٥م، فنظام المالية الإسلامية - كما يرى بعض الخبراء - سيكون كفيلاً بأن "يعتق" الناس من العبودية المالية، ليس فقط للوقت الحاضر، وإنما كذلك للأجيال القادمة^(١).

وقد أثبتت صناعة التمويل الإسلامي قدرتها على الابتكار وتطوير المنتجات الجديدة، كما أن عدد الجهات الفاعلة في هذا القطاع يتزايد بشكل سريع، وقد شرع العديد من المؤسسات المصرفية الغربية في توفيق أوضاعها وتعاملاتها على أساس الشريعة الإسلامية، والتي تحرم الربا^(٢)، كما يتزايد عدد البنوك التقليدية التي تقوم بفتح نوافذ للعمل المصرفي الإسلامي يوماً بعد يوم، لتلبية الطلب المتزايد لعملائها المسلمين على الخدمات المصرفية التي تتوافق وتعاليم الشريعة، وهذا كله دليل على نجاح فكرة البنوك الإسلامية، ووجود شغف للتعامل مع النظام المصرفي الإسلامي، خصوصاً وأن معدل النمو السنوي في المصارف الإسلامية أعلى من نظيره في المصارف التقليدية، وهو ما يشير إلى وجود طلب متنام على المنتجات المصرفية الإسلامية^(٣).

تعرضت لأزمات حققت معدلات نمو أكبر، أما التي لم تتعرض لأزمات لم تتقدم اقتصادياً، أو أنها حققت معدلات نمو متدنية، فبحسب هذا الرأي للأشياء الجيدة - كالنظام الرأسمالي مثلاً- فمن يتوجب دفعه، وفلسفة السوق باعتبارها النموذج "الأوحد والأبجح" الذي طبق في العالم الغربي، وساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي لا يستهان بها لا تخرج عن هذه القاعدة. أحمد بلوافي: الأزمات المالية، ص ١٣١.

والظاهر أن هذا الرأي تعوزه العلمية والروح المنهجية، فعلمته لا تكمن في تغافله عن الواقع وما أحدثته الأزمات المالية من آثار كارثية على اقتصادات كل الدول، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، بل إنه يتجاهل كل الدراسات الإحصائية والنتائج الواقعية وتصريحات كبار علماء الاقتصاد في العالم الغربي، ويتخذ من بعض الدول النامية التي حققت معدلات نمو مرتفعة في فترات معينة نموذجاً للتبرير، مع أن آثار الأزمة تركزت أساساً في الدول الغربية، وهذه لم يحقق أي منها تقدماً اقتصادياً عقب أي أزمة مالية، بينما الدول النامية لم تمس بآثار الأزمات المالية إلا بصورة طفيفة، وما حقق منها نجاحاً اقتصادياً كان بسبب عوامل أخرى داخلية، ولم يكن إلا نجاحاً عابراً ومؤقتاً، ولم تبرز أي دراسة رصينة أنه نتيجة لأزمة مالية.

(١) - <http://www.kantakji.com/markets>/صحيفة-بريطانية-ابنسموا-فنحن-على-وشك-أن-يشترينا-العالم-الإسلامي

HTTP://WWW.MOHEET.COM/SHOW_NEWS.ASPX?NID=302865&PG=1

(٢) - <http://www.kantakji.com/markets/%D8%A7%D9%84%> البنوك الإسلامية في عيون الغرب.. شيرين حرب

(٣) - <http://www.kantakji.com/markets/%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8>

عصر البنوك الإسلامية.. عبد الرحمن إسماعيل مقابلة مع إبراهيم الشامي

وقد ساهمت الفورة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في تعزيز نمو صناعة المال الإسلامية بمتوسط نمو سنوي في دول الخليج العربي نسبته ١٢.٣٪^(١)، ولم يقتصر توسع عمل المصارف الإسلامية على النطاق الاقليمي الخليجي، بل تعداه إلى القارتين الأوروبية والآسيوية، ففي تايلند، بمعونة ماليزيا واندونيسيا، تم سنة ١٩٩٤م افتتاح أول بنك إسلامي^(٢)، وفي بريطانيا تم عام ٢٠٠٤م افتتاح أول بنك إسلامي، تحت مسمى البنك البريطاني الإسلامي، بل اتجهت بعض البنوك الأخرى لتحويل كامل نشاطها للعمل المصرفي الإسلامي^(٣)، أو توفيق أوضاعها بما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما فعلت مجموعة سيتي جروب - Citigroup المالية في عام ١٩٩٦م، بينما أسس البنك الألماني Deutsche Bank ومجموعة البنوك البريطانية HSBC والبنك الهولندي Abn Amro والبنك الفرنسي BNP Paribas فروعاً لها، تتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية في إدارتها للأموال^(٤)، وهذا التحول نحو المصرفية الإسلامية أنتج حالة من الازدهار للمؤسسات الغربية، مع اجتذابها لأموال العرب والمسلمين، وخاصة من منطقة الخليج الغنية بالنفط^(٥).

ودليلاً على النجاحات التي تحققت لها الصيرفة الإسلامية فقد أعلنت وكالة Moody's Investors Service موديز انفرستز سيرفيس، وهي إحدى أبرز وكالات التصنيف الدولية، يوم ٢٤ أغسطس ٢٠١١م، حصول البنك الإسلامي للتنمية، والذي مقره مدينة جدة، على أعلى التصنيفات الائتمانية، وللعام السادس على التوالي، وأوضحت الوكالة أن هذا التصنيف يعكس ما يتمتع به البنك من وضعية الدائن الممتاز، فضلاً عن المستوى المنخفض للمديونية، والذي يرجعه تقرير موديز إلى طبيعة عمليات البنك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية،

١- <http://www.kantakji.com/markets/%C2%AB3%D8%8C4%C2%BB%D9%>

٢- <http://www.kantakji.com/markets/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8>

٣- <http://www.kantakji.com/markets/%C2%AB3%D8%8C4%C2%BB%D9%>

٤- <http://www.kantakji.com/markets/%D8%A7%D9%84> البنوك الإسلامية في عيون الغرب.. شيرين حرب

٥- المرجع السابق.

وقد استبعدت الوكالة في إعلانها هذا انعكاس أي تأثيرات للأحداث التي تشهدها بعض الدول الأعضاء بالبنك علي جدارته الائتمانية^(١).

وفي ٢٦ أبريل ٢٠١٠م أعلنت مفوضية الضرائب الأسترالية عزمها إجراء مراجعة شاملة لقوانين الضرائب، لضمان عدم وجود أي نصوص قانونية تتعارض مع التوسع في المنتجات المصرفية والمالية والتأمينية الإسلامية^(٢)، وكان اتحاد المصارف السويسرية UBS قد أعلن في بيان صحفي: "أنه استجابة للطلبات المتزايدة للعملاء الباحثين عن خدمات مالية تحترم الشريعة الإسلامية، أعاد اتحاد المصارف السويسرية مؤخرا النظر في هيكله نشاطاته في الشرق الأوسط، وقرر تدشين أكبر مصرف سويسري لفرعه Nurbia في البحرين"، وكان UBS قد أسس في عام ٢٠٠٢م بنك Nurbia، الذي يعمل وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية^(٣).

والظاهر مما سبق كله أن الأزمة المالية العالمية الحالية كشفت عن عوامل الوهن في النظام الاقتصادي الرأسمالي، القائم أساسا على الفائدة الربوية، ولكنها من ناحية أخرى منحت شهادة جودة للمصارف الإسلامية، والتي كانت بمنأى عن هذه الأزمة، بقدر بعدها عن الربا وتوابعه من بيع ديون واتجار بها، ولو كانت ديونا غير ربوية في أساسها، فتحصن المصرفية الإسلامية في وجه آثار الأزمة كان بقدر بعدها عن هذه المحرمات، وعدم التزام بعض المصارف في البلدان الإسلامية حقيقة وعملا بهذه الحرمة لم يجعلها في مأمن من تبعات هذه الأزمة، بل كانت طرفا فيها بقدر بعدها عن موجبات الشرع^(٤).

ولكن هذا لا يعني أن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية كانت محصنة تماما ضد آثار الأزمة المالية، إذ لا ينبغي أن يعزب عن البال أنها لا تزال تعمل في إطار تشريعات أعدت أصلا

(١) - <http://www.kantakji.com/markets> - موديز - توكد - حصول - البنك - الإسلامي - للتنمية - على - تصنيف - aaa - للأجل - البعيد -

(٢) - الإسلامية <http://www.kantakji.com/markets> -

استراليا - تنظر - في - تحديث - قوانينها - لاستيعاب - النمو - في - المعاملات - المصرفية - والمالية

(٣) - <http://www.kantakji.com/markets/%D8%A7%> البنوك الإسلامية في عيون الغرب .. شيرين حرب

(٤) - حسني الخولي: ص ٥.

للمصارف التقليدية القائمة على الربا والنظام الاقتصادي الغربي، يضاف لهذا قلة الكادر البشري المدرب علميا ومهنيا وشرعيا للعمل بها، كما أن بعضها لا يزال يطرح منتجات مصرفية في ظاهرها إسلامية، وفي باطنها غير إسلامية، لحداثة التجربة لديها، وللرغبة في جني أرباح سريعة، ولو بالمخالفة للمعايير الإسلامية، يضاف لهذا اقتصار أغلب المؤسسات المالية الإسلامية على استخدام ذات العمالة التي تربت ونشأت في مؤسسات التمويل الربوي، أو استخدام ذات المؤسسات وكوادرها قبل أن تتحول إلى النظام الإسلامي في التعامل، فنقلت إليه معها ما شبت عليه من نظم وممارسات إدارية^(١)، كما أن تركز الاستثمارات المالية للمسلمين خارج بلاد الإسلام، والمتاجرة بالديون والمشتقات المالية، والتي تعد شرعا نوعا من الصفقات الوهمية المبنية على المغامرة، والتي هي أقرب إلى المقامرة منها إلى التجارة^(٢)، والتي يقوم عليها نظام المصارف والمؤسسات المالية الغربية التي تستثمر فيها تلك الأموال، لا بد أن يلحق بها خسائر تماثل ما لحق بأموال غير المسلمين، ممن تعاملوا مع تلك المصارف والمؤسسات المالية، لأن تلك المؤسسات والمصارف لا تميز في التعامل بين المسلمين وغيرهم، ولا يظهر في بياناتها أي أثر لديانة المتعامل معها^(٣).

وعلى أي حال فقد أثبتت المصارف الإسلامية جدارة في معالجة وتخطي الآثار السيئة للأزمة المالية، وليس أدل على هذا من ارتفاع مطالبات الساسة وأهل الفكر والاقتصاد والإدارة بالاستفادة من التعاليم الأخلاقية، التي تسير عليها وتلتزم بها المصارف الإسلامية، ومن ذلك ما أعلنه، في مؤتمر التمويل الإسلامي، الذي عقد سنة ٢٠٠٩م بالبحرين، جيمس آدامز James Adams، نائب رئيس البنك الدولي لشئون شرق آسيا والباسيفيك، من عزم هذه المؤسسة الدولية على "دعم الهيئات

(١) - سامر قنطقجي: ص ٥٠.

(٢) - التعامل في المشتقات المالية لا يجوز شرعا، لأنها تعد من الربا، فحصول أحد المتعاقدين على مال بدون عوض فيه ربا واضح وجلي، كما تعد المشتقات من جنس القمار والرهان، فمكاسب طرف هي دائما على حساب خسارة الطرف الثاني، ولأنه عند التعامل بالمشتقات تنتفي شروط البيع، وهي التملك والقدرة على التسليم، فالبائع والمشتري يتبادلان مخاطر أصول لا يملكها، فهما يتبايعان في فروق الأسعار بدون قبض ولا تملك، وهو بمثابة بيع الإنسان ما لم يملك وما لم يقبض. مراد عودة: ص ٢١.

(٣) - حسني الخولي: ص ١١ - ٢٠.

المعنية بوضع معايير قطاع التمويل الإسلامي في تحويل معاييرها الاختيارية إلى قواعد مصرفية ملزمة^(١).

ولاشك أننا ما كنا لنسمع عن ذلك، ولا عن دعم البنك الدولي للتمويل الإسلامي، لولا أن أداء المصارف الإسلامية أثناء الأزمة المالية الراهنة كان أفضل من أداء غيرها من المصارف التقليدية، وأنها تمكنت من تجاوز الأزمة بقليل من الخسائر، وأصبحت ملاذا للاستقرار إذا سمعة مصرفية طيبة، فدفعت هذه النجاحات المصارف التقليدية إلى محاكاتها، بغية تعظيم أرباحها، وجذب المزيد من العملاء إليها، عبر تقديم خدمات ومنتجات متوافقة مع الأحكام الشرعية^(٢).

ومع هذا فالصورة عن المصرفية الإسلامية ليست وردية تماما، فمع أن الأزمة المالية الحالية تمثل فرصة حقيقية لعرض النظام المالي الإسلامي كبديل عن النظام التقليدي، لقيامه على أسس التنمية والتجارة الحقيقية القائمة على وجود أصول ومنافع يتم تداولها فعلا، لا على أوهام وديون، إلا أنه لا ينبغي المبالغة في هذا العرض، وتصوير النظام المالي الإسلامي وكأنه محصن ضد كل نائبة ومصيبة، فهذا ليس فقط خلاف الواقع، بل هو تزييف للحقيقة، وفيه مخالفة للقواعد الفقهية، فالاقتصاد الإسلامي - كغيره - يقوم أساسا على المخاطرة، ودليل هذا وجود قواعد فيه تعالج مسائل تبنى عليها، مثل قاعدة الخراج بالضمان^(٣) وقاعدة الغنم بالغرم^(٤).

ولذا فالواجب عرض النظام المالي الإسلامي كما هو، وعلى حقيقته، ودون تزيين أو تلميع، لا تصويره بأنه برئ من كل عيب ونقيصة، لأننا لو لم نعرضه على حقيقته، ثم حدثت مشكلة ما، أو حلت كارثة ما، وتأثر بها هذا النظام المالي، فإن الغرب سيتهم مباشرة الإسلام بالعجز والقصور وعدم الجدوى، وربما بالتناقض والنقص، وهذا فهم، مع عدم صحته، فإن ما أدى إليه هو التصوير

(١) - <http://international.daralhayat.com/print/86952>

(٢) - حسني الخولي: ص ١٨.

(٣) - ومعنى القاعدة أن ما خرج من الشيء من عين ومنفعة وغلة هو للمشتري، نظير ما كان عليه من ضمان الملك، لأنه لو تلف المبيع كان من ضمانه، فكانت بهذا الغلة له، ليكون الغنم في مقابل الغرم.

(٤) - ومعنى القاعدة أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من ينتفع به شرعا، فمن ينال نفع شيء يجب عليه تحمل ضرره.

"الإسلامي" الخاطئ للنظام المالي الإسلامي، يضاف لهذا أن القائمين على تطبيق هذا النظام هم بشر، يعترهم ما يعترى غيرهم من عوامل الخطأ والنقص والقصور والجهل والهوى والنسيان، وهذا كله سيؤثر قطعاً على تطبيق النظام على أرض الواقع، ولذا وجب التنبه لذلك، كي ينسب خطيئهم إليهم لا إلى الشرع الحكيم^(١).

وعموماً فقد تأثر بالأزمة المالية، وبطريقة مباشرة، المصارف الإسلامية التي لها استثمارات في البورصات العالمية، فلحقها ما لحق المصارف التجارية التقليدية من آثار الأزمة، مع أن تلك الاستثمارات كانت محدودة، ولم يكن لمحدوديتها تأثير كبير على المصارف وربحياتها، أما غيرها من المصارف الإسلامية فقد أصابها التأثير بطريقة غير مباشرة، فمثلها مثل أي مؤسسة اقتصادية تأثرت بالوضع العام الناجم عن الأزمة، ولكن لضعف هذه الآثار ومحدوديتها لم يتعرض أي مصرف منها للإفلاس أو لصعوبات مالية استدعت تدخل المصارف المركزية^(٢)، لأن غالبية اللاعبين في الأسواق المالية العربية هم من المستثمرين الأفراد، الذين ليس لهم تواجد يذكر على الساحة الدولية، يضاف لهذا ضعف الترابط بين الأسواق المالية العربية والأسواق المالية الدولية، وكذلك ضعف استثمارات المصارف العربية في سندات الرهن العقاري، إذ لم يزد إجمالي الاستثمارات في هذه السندات على ٠.١٪ من مجموع أصول المصارف العربية^(٣).

وعلى كل فقد كانت آثار الأزمات المالية، سيما الأزمة الحالية منها، ايجابية على المصارف الإسلامية أكثر منها سلبية، إذ اعترف المجتمع الدولي وساسته وأهل الفكر الاقتصادي فيه بأهمية هذه المصارف، بعد أن ظهرت لهم هشاشة النظام الاقتصادي الرأسمالي وعدم صلاحيته، وتزايد النشاط العلمي من ندوات ومؤتمرات ودراسات حول المصرفية الإسلامية خاصة، والاقتصاد الإسلامي عامة، وإن كان الملاحظ أن هذا الاهتمام كان في البلاد غير الإسلامية أكثر منه في بلاد المسلمين، وأن ٦٠٪ من المصارف الإسلامية تقع حالياً في بلاد غير إسلامية.

(١) - عصام العنزي: ص ٢١.

(٢) - حسن فرحان: ص ١٨.

(٣) - الدوي الشيخ: ص ١٤.

وإدراكا لأهمية ونجاعة المصرفية الإسلامية فقد تحول إليها الكثير من عملاء المصارف التقليدية من مسلمين وغير مسلمين، هروبا من الآثار السيئة للربا، وللخشية من إفلاس المصارف التقليدية، ولذا فقد تم افتتاح كثير من المصارف الإسلامية في دول مختلفة، وافتتحت كبريات المصارف التقليدية في بلاد الغرب فروعاً أو نوافذ إسلامية بها^(١)، وتلاشت نظرات الشك والريبة، وصار الجميع ينظر للمصارف الإسلامية على أنها جزء من الحل للأزمة المالية العالمية الحالية، مع أن حجم المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي لا يزال ضئيلاً، لم يتعدى ما بين ٣ إلى ٤٪ من حجم الصيرفة العالمية، ولكن معدلات نموها متسارعة، حيث تجاوز معدل نموها حتى نهاية ٢٠٠٨م ٢٤٪^(٢).

وبهذا صارت المصرفية الإسلامية البعيدة عن الربا موضع ترحيب في الغرب ومؤسساته المالية، بعد إدراكهم للأضرار المدمرة للفوائد المصرفية، وتيقنهم من أن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذه الأزمات المالية، بل هي صمام أمان يحول دون تكرار وقوعها، ويفلح في التخفيف من آثارها والتلطيف من حداثها إن وقعت^(٣).

ومما سبق كله نخلص إلى أن المسألة ذات فرعين، إذ بقدر ما تنمو المالية الإسلامية، وبقدر ما تتعرض المالية التقليدية القائمة في جوهرها على الربا لأزمات مالية، بقدر ما ينهار نظام ويحل بصورة آلية غيره محله، بمعنى أنه بذات نسبة تراجع المصرفية التقليدية ومؤسساتها تكون نسبة حلول المصرفية الإسلامية محلها، وإن كان هذا الأمر ليس بهذه السهولة والسطحية، بل إن عوامل عدة متداخلة تؤثر في هذا الحل، تقدماً وتراجعا.

أسباب الأزمات المالية:

للخروج من هذه الحالة المتكررة من الأزمات لا بد من البحث في أسباب نشوئها، لأن تشخيص أسباب الداء هو الخطوة الأولى للعلاج، وفي هذا يقول موريس آليه Maurice

(١) - حسن فرحان: ص ١٩.

(٢) - المرجع السابق: ص ٢٠.

(٣) - المرجع السابق: الموضوع نفسه.

Allais الاقتصادي الفرنسي الشهير: "النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره، إذا لم تعالج وتصوب تصويبا عاجلا"^(١)، فالنظر إذا يجب توجيهه إلى أساس المشكلة وجوهرها، لا إلى مظاهرها وأعراضها، ومع أن مسببات هذه الانهيارات المالية كانت تختلف ظاهريا، حيث كان السبب الذي يفجر الأزمة مختلفا في كل منها عن الأخرى، إلا أن كل الأزمات تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها، ومن ثم يبدأ منها الانهيار، كما أنها تتشابه في نتائجها وآثارها^(٢)، وقد رأى الخبراء في الدراسات الاقتصادية أن أسباب الأزمة المالية عموما تتلخص في:^(٣)

- الإفراط في الإقراض، لدرجة أن ضوابطه خرجت عن كل منطق، سيما الإقراض من المصارف والمؤسسات المالية، حيث أصبح بإمكان أي كان التقدم للحصول على قرض، بغض النظر عن جدوى ذلك القرض وقدرة المدين على السداد^(٤)، ذلك الإقراض الربوي الجشع الذي عمى قلوب مقدميه حتى عن النظر في قدرة المقترض على السداد، ما دام هذا القرض مضمونا برهن ما^(٥).

ففي عام ٢٠٠٣م تم في الولايات المتحدة إقراض نحو أربعة ترليون دولار، كان ٨٥٪ منها من قروض الرهن العقاري الممتازة، ومع أن حجم القروض ظل محافظا على ذات معدله تقريبا في السنوات اللاحقة إلا أن نصيب القروض الممتازة صار في انحدار، حيث انخفض نصيبها إلى ٦٤٪ من الحجم الكلي لقروض الرهن العقاري في عام ٢٠٠٤م، ثم إلى ٥٦٪ في عام ٢٠٠٥، ثم إلى ٥٢٪ في العام السابق لانفجار الأزمة، أي عام ٢٠٠٦م، أي أن ما يقارب نصف قروض الرهن العقاري في ذلك العام كان بمثابة قروض رهن عقاري دون الممتازة، لأن من اقترضوها كانوا من ذوي الملائة المتدنية^(٦).

(١) - حسين شحاتة: ص ٥.

(٢) - عبد الرحيم حمدي: الأزمة المالية العالمية، ص ٣.

(٣) - محمد القرني: ص ٦، حسني الخولي: ص ٣، حسين شحاتة: ص ٦.

(٤) - ناجي بن حسين: ص ١٠.

(٥) - <http://www.kantakji.com/markets> خبراء-الاقتصاد-يقرون-بتنامي-الطلب-الغربي-على-مبادئ-الاقتصاد-الإسلامي

(٦) - مارتن نيل بيلي وروبرت ليتان وماثيو جونسون: أسباب الأزمة المالية، ترجمة محمود أحمد مهدي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، تصدر عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد ١٥، العدد ٢، الصادر في ١٤٣٠هـ -

- ابتناء النظام المصرفي على نظام الفائدة أخذاً وعتاءً، وعمله في إطار منظومة تجارة الديون، شراءً وبيعاً ووساطة، ولذا كلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات، وكان المستفيد من ذلك هو المصارف والوسطاء الماليون، ووقع العبء على المقترضين الذين يطلبون القروض، وقد أثبتت الدراسات التاريخية أن الربا ممثلاً في الفائدة المصرفية، وما تفرع عنه من تعاملات ربوية، هو العامل المشترك والرئيس في كل الأزمات المالية عبر التاريخ^(١).

- ابتناء النظام المالي والمصرفي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو على استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، مثل ما كان المرابون يقولون في الجاهلية: "أقتضى أم تُربي"، أي إما أن تسدد ما عليك من دين، وإما أن تزيد دينك بفائدة ربوية، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع أصل القرض بسبب سعر الفائدة.

- الإفراط في المديونية القائمة على الربا، حيث توسع الأفراد والشركات والمصارف في التعامل بالقروض الربوية، والظاهر أن الأزمة تزداد استفحالاً بازدياد حجم الإقراض الربوي، دون النظر إلى قدرة المقترض على سداد أصل الدين أو الفائدة، ولعل الاقتصادي الفرنسي بول لروا-بوليو Paul Leroy- Beaulieu^(٢) هو أقدم من نبه إلى أثر الربا في إحداث الأزمات المالية، وذلك عندما صنفها إلى نوعين، نوع من الأزمات طبيعي ملازم للنشاط الاقتصادي، ومن أمثلته كساد السلع لدى التجار والصناع، وكساد المحاصيل لدى الفلاحين، وهذا النوع يراه لروا-بوليو

٢٠٠٩م، ص ٢١.

(١) - أحمد بلواني وعبد الرزاق بلعباس: معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، والذي عقد في عمان بالأردن، يومي ٢٥-٢٦ ذو الحجة ١٤٣١هـ، الموافق ١-٢ ديسمبر ٢٠١٠م، بإشراف جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص ١٥.

(٢) - كاتب فرنسي ولد سنة ١٨٤٣م، وتوفي سنة ١٩١٦م، درس القانون وعمل في شبابه مراسلاً صحفياً، وقد تحصل على العديد من الجوائز نظير أعماله البحثية، كما عمل أستاذاً للعلوم السياسية بالمدرسة الحرة في باريس، له العديد من الكتابات، اهتم فيها بالآثار الاجتماعية والسياسية للأموال والاقتصاد.

جزئياً ومحدود الأثر، ونوع عام ومؤثر على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهذا النوع يرجع إلى علتين، أولاهما الإفراط في المصافقة (أي المضاربة)، والإفراط في الإنشاء (أي الإقراض بربا)^(١).

- قيام النظام المالي العالمي والأسواق المالية على نظام المشتقات المالية، والتي تعتمد أساساً على معاملات وهمية ورقية شكلية، تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، بل هي مقامرات ومراهنات وبيوع صورية^(٢) تقوم على الحظ، حيث كان يتم تجميع قروض الرهن العقاري في شكل حزم، ومن ثم بيع السندات المغطاة بتلك الحزم للمستثمرين^(٣)، وقد كان معظم المشتقات المالية يقوم على ائتمانات من المصارف في شكل قروض، فإن انهارت المصارف انهار كل النظام المالي، ووقعت الأزمة المالية.

وللحقيقة فإن للمشتقات المالية مزايا بالنسبة للمتاجرين فيها، منها أن حجم التعامل فيها كبير جداً، وأن سوقها يحدده حجم الطلب عليها وليس حجم عرض معين لسلع محددة، كما أن التعامل فيها يمكن الأموال المتاحة للاقتراض من الانتقال بيسر بين الأقطار والأقاليم، وأن المخاطر تتوزع على المقرضين، مما يخفف تكلفة المخاطرة^(٤)، ولكن أخطر ما فيها أن المسئول الأخير الذي يدفع أصل الدين أو الالتزام عنها غير واضح، وذلك لأن معاملاتها تقوم على فرضية أنها تنمو باستمرار، لأن أحداً لن يطالب بها، ولهذا فإن حجم الالتزامات التي خلقتها هذه المشتقات صار غير معروف على وجه التحديد، سيما أن البنوك تخفيها خارج ميزانياتها، إذ تراوحت تقديرات حجمها عام ٢٠٠٧م بين ٦٧ ترليون دولار و ٥٠٠ ترليون دولار، وسنعرف مدى ضخامة هذا الرقم عندما

(١) - بول لروا- بوليو: الموجز في علم الاقتصاد، ترجمة إبراهيم حافظ و خليل مطران، مطبعة المعارف، مصر، ١٩١٣م، ص ٢١٩-٢٢٨.

(٢) - ومن أكثر صور المعاملات استعمالاً في المشتقات المالية اتفاقيات إعادة الشراء، والتي عرفت باتفاقيات الشراء ليوم واحد، وفيها يرهن بنك أصوله لبنك آخر، كضمان لقرض ليوم واحد، ويتم الاتفاق بينهما على أن يقوم البنك الأول بإعادة شراء ذات الأصول في اليوم الثاني، وهذه العملية أدت إلى ربط المؤسسات المالية بعضها ببعض، فكانت المصاعب التي تواجهها مؤسسة منها تنتشر في كل المؤسسات التي تتعامل معها، وقد ازدهر التعامل بهذا الصنف من المشتقات في الولايات المتحدة، فارتفع من ١٢% من إجمالي أصول بنوك الاستثمار سنة ٢٠٠١م إلى ما يزيد على ٢٥% عام ٢٠٠٧م، إذ كانت بنوك الاستثمار في ذلك العام تقوم كل ليلة بإعادة تدوير ليدون تعادل ربع ميزانياتها العمومية. مارتن نيل بيلي وآخرون: ص ٦٥.

(٣) - المرجع السابق: ص ٦.

(٤) - المرجع السابق: ص ٦٧.

نعلم أن حجم الناتج الإجمالي في العالم عام ٢٠٠٧م هو ٦٧ ترليون دولار فقط، وأن حجم الناتج القومي للولايات المتحدة، والتي يتركز فيها التعامل بهذه المشتقات هو ١٣ ترليون دولار فقط^(١).

وبهذا فقد حولت هذه المشتقات الأسواق المالية إلى مخلوق أكبر من حجمه بكثير، دون أن تسندها أصول مالية حقيقية، فصارت ككرة ثلج، يزداد حجمها كلما تدرجت، أو بتشبيه آخر هي كالمخلوق الخيالي فرانكنشتاين الذي دب في الروح، فقتل العالم الذي خلقه^(٢)، فقد كانت كل جولة من التعامل بهذه المشتقات تنتج عنها مشاكل أسوأ مما نتج عن الجولة السابقة لها^(٣)، ولا يبعد عن هذا تشبيه جون كاستي^(٤) John Casti للبورصة بالدب الضخم الذي تمرد على صاحبه المخادع، وذلك عندما قال: "لقد تحولت البورصة إلى ما يشبه الدب الضخم الذي عوده صاحبه على أن النهم هو الطعام العادي، وعندما لم يجد ما يعطيه له أطعمه مأكولات فاسدة، ليحشو بها بطنه، فتمرد الدب على صاحبه المخادع"^(٥).

وعموماً فقد تبين أن ٩٨٪ من الاقتصاد الوضعي هو اقتصاد وهمي، وأن ٢٪ فقط من النقود هي التي يقابلها أصول حقيقية (سلع وخدمات)، بينما في عمليات المصارف الإسلامية النقود التي يتم التعامل بها يقابلها أصول من السلع والخدمات بنسبة ١٠٠٪، وهذا هو الفارق الأساسي بين عمل المصارف التجارية التقليدية والمصارف الإسلامية، وهو أن المصارف التقليدية تعتمد على المتاجرة بالنقود، بينما تعتمد المصارف الإسلامية على المتاجرة بالسلع، ويترتب على ذلك أن النقود لا تلد نقوداً أخرى، بينما السلع تلد سلعاً أخرى، كما أن المتاجرة بالنقود تدخلنا في الاقتصاد الوهمي، بينما تدخل المتاجرة بالسلع في الاقتصاد الحقيقي^(٦)، فالمشتقات المالية لا ينتج عنها تنمية اقتصادية

(١) - عبد الرحيم حمدي: الأزمة المالية العالمية، ص ١٢-١٣.

(٢) - المرجع السابق: ص ١٣.

(٣) - مارتن نيل بيلي وآخرون: ص ٥٠.

(٤) - عالم رياضيات أمريكي، يقيم في النمسا، ولد سنة ١٩٤٣م، كتب في تخصصه أكثر من ١٢٠ مقالا، وله العديد من الكتب.

https://en.wikipedia.org/wiki/John_Casti

(٥) - تامر أبو العينين: عالم رياضيات يتوقع استمرار الأزمة المالية عقدا، الجزيرة نت، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٨م، مشار إليه عند أحمد بلوافي:

الأزمات المالية، ص ١٣٤.

(٦) - حسن فرحان: ص ١٨.

حقيقية، بل هي وسيلة لخلق النقود في ظاهرها، وبالتعامل فيها انفصلت السوق المالية عن السوق الحقيقية، وأصبح حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، مما أدى إلى خلل في التوازن بينهما^(١).

- الإفراط في السحب على المكشوف، عبر تطبيق نظام بطاقات الائتمان، فإن عجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية زيد له في سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن ممتلكاته، وينعكس ذلك كله سلبا على المعاملات المصرفية، ويكون سبباً في الأزمة في المصارف الربوية.

- سوء ممارسات مؤسسات الوساطة المالية، والتي تقوم على إغراء الراغبين في الاقتراض، والتدليس عليهم، والتغريب والتجهيل بهم عند الحصول على القروض من المؤسسات المالية، وطلب عمولات عالية منهم في حال وجود مخاطر، يتحمل تبعتها المقترض المدين المعسر غالباً، وهذا ما يقود في النهاية إلى وقوع الأزمة.

- الاتجار غير المحسوب بالديون عن طريق شراء السندات وبيعها، والتي تمثل في حقيقتها ديوناً بفوائد ربوية، وتعتبر تلك السندات وديونها هي المحرك الرئيسي للأزمة المالية الحالية، فحجم الاتجار في الديون بلغ مؤخراً أكثر من تريليون دولار في اليوم الواحد، بينما يبلغ إنتاج العالم كله من السلع والخدمات أقل من ثلث هذا المبلغ^(٢).

- الإفراط في المجازفة (الغرر)، حيث أفرط الأفراد والمؤسسات المالية والمصارف والشركات في المخاطرة بالتعامل في المشتقات المالية، وبيع ما ليس لديهم.

- طغيان المادة على الأخلاق، بحيث صارت هي معيار التمايز بين البشر، وسلاح الطغاة والمتحكمين في السيطرة على السياسة واتخاذ القرارات السيادية في العالم، فصار المال خادماً للهيمنة والاستعباد، ووسيلة لها.

(١) - الطاهر هارون والعقون نادية: ص ١٧.

(٢) - <http://www.kantakji.com/markets> - خبراء - الاقتصاد - يقرون - بتنامي - الطلب - الغربي - على - مبادئ - الاقتصاد - الإسلامي

- غياب الأخلاق في التعامل، متمثلاً في شيوع الفساد، سواء على المستوى الفردي، أو على مستوى المؤسسات، أو على مستوى السياسات، من كذب وغش وشائعات مغرضة ومعلومات مظللة ونصب واحتيال وتدليس واحتكار ومعاملات وهمية وما شابه، فما لا يمكن انكاره أن النظام المالي السائد حالياً يعمل بعيداً عن المبادئ الأخلاقية، فما يغرسه من جشع في نفوس المتعاملين، وتكالب على تحقيق المصالح الفردية، بأي وسيلة كانت، هو ما يدمر الاقتصاد^(١)، فها قد انفصل الاقتصاد الحقيقي عن الاقتصاد الورقي، والذي صار يتغذى بمزيج من المضاربات الوهمية، وكثير من الفساد الإداري، وتراخي الدور الرقابي للحكومات ومؤسساتها، فتركت الساحة لحفنة من المؤسسات المالية لتمنح قروضا عقارية سخية لعملاء، تعرف هي نفسها مسبقاً عدم قدرتهم على السداد، طمعا في جني قلة من المدراء والوسطاء لمكافآت وعمولات من جراء جذبهم هذه القروض لمؤسساتهم^(٢).

لقد تبين أن الأزمة الحالية -كسابقتها- لم تكن أزمة مالية فحسب، بل هي كذلك أزمة اجتماعية وسياسية وأخلاقية في آن واحد^(٣)، جوهرها ذلك الجشع الذي هيمن على التعاملات في الأوساط المالية، وبالذات في صورة الربا والغرر وبيع ما لا يملكه المرء، دون أن يقف أمام ذلك الجشع رادع من قانون أو رقابة مؤسساتية أو وازع من دين أو خلق أو ضمير^(٤)، وهذه الموبقات تؤدي بلا شك إلى الظلم، أي ظلم أصحاب الأموال من الأغنياء الدائنين للفقراء والمساكين المدينين، وهذا بدوره سيقود إلى تدمير المظلومين من المدينين، عندما لا يستطيعون تحمل هذا الحيف، فتحدث اضطرابات وثورات اجتماعية عند عدم سداد ديونهم، تنعكس على المجتمع ومؤسساته.

(١) - هل أصبحت المالية الإسلامية مطبلاً لصياغة النظام المالي العالمي الجديد؟

http://www.alaswaq.net/save_print.php

(٢) - سامر قنطجني: ص ٧٨.

(٣) - الطاهر هارون والعقون نادية: ص ١١.

(٤) - عبد الرحيم محمود حمدي: الأزمة المالية والمصرفية الإسلامية، كيف يمنع الفكر الاقتصادي والمصرفي الإسلامي نشوء أزمة مالية مماثلة؟

بحث مقدم إلى ندوة اتحاد المصارف العربية، والتي نظمها المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠٠٩م، بدبي خلال يومي ١٩-٢٠

أبريل ٢٠٠٩م، ص ١.

فقد أظهرت الأزمات المالية أن من أهم أسبابها هو السلوكيات غير السوية من جانب المتعاملين في المجال المالي، مثل الطمع والاستغلال، إلى جانب الممارسات غير الأخلاقية التي استشرت في المؤسسات والأسواق المالية مثل الفساد والغش والتغريب والمعلومات المضللة، لأن الدافع الرئيس للمتعاملين في الأسواق المالية هو المضاربة للحصول على مزيد من الأرباح، وليس الاستثمار الحقيقي، كما أن أغلب المضاربين في الأسواق المالية يسلكون أسلوب القطيع^(١)، والمبني على الإشاعات والمعلومات والتحليلات غير الحقيقية، وهذا ما جعلهم يتهافتون على بيع ما لديهم من أوراق مالية، وبكميات كبيرة، بناء على ما تنهى إلى أسماعهم من أقاويل وإشاعات، فيتوالى -بناء على هذا الأسلوب- انخفاض الأسعار في البورصات، وتراجع مؤشراتهما^(٢).

(١) - يظهر هذا السلوك عندما يصيب الوهن عددا من البنوك، مما يزعزع الثقة في مجمل النظام المالي، ولعدم إمكانية التمييز بين البنوك الضعيفة والسليمة التعاملات، لعدم وضوح المعلومات عنها، فإن المودعين، لخشيتهم المشاكل التي يمكن أن تتعرض لها البنوك، يتجهون إلى سحب نقودهم، مهما كانت حالة البنك، وهو ما يسبب ذعرا ماليا لدي غيرهم من العملاء، وهذا النوع من السلوك يعبر عنه بـ "سلوك القطيع". الطاهر هارون والعقون نادية: ص ٤. وسلوك القطيع هو ما يسود في التعاملات في النظام الرأسمالي، وقد رأيناه في هذه الأزمة يحكم سلوك المقترضين، وذلك عندما تمافتوا على الاقتراض بدعوى أن المنازل لا يمكن لسعرها إلا أن يرتفع. وتفسيرا لسلوك القطيع هذا، والذي يقدم الأشخاص الراشدون عليه، في سلوك مبني على الوهم، فقد طرحت عدة نظريات أهمها نظرية هيمنان منسكي (1919 Minsky Hyman م-١٩٩٦م) أستاذ الاقتصاد بجامعة واشنطن، والذي كرس جل أعماله لدراسة وتفسير الأزمات المالية طوال أربعين سنة، فقد ذهب إلى أن النظام الرأسمالي بطبيعته غير مستقر، وسبب عدم الاستقرار هذا يعود إلى الإفراط في المديونية، ففي زمن الرخاء يقبل المقترضون على الاقتراض إلى الحد الذي يجعل الكثير منهم عاجزا عن الوفاء بديونه، وبعمر الوقت يتحول هذا العجز إلى أزمة مالية، تحجم المصارف والمؤسسات المالية في ظلها عن الاقراض، مما ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي، وبناء على عدم استقرار النظام الرأسمالي هذا فسر منسكي دورة الفقاعة التي شهدتها أسواق العقارات، حيث رأى أن تشكل الفقاعة تم في مراحل خمسة، الأولى هي مرحلة التحول، وفيها يشعر المستثمرون بالاستثارة حيال شيء ما، كشركات تقنية المعلومات أو قروض الرهن العقاري دون الممتازة مثلا، والثانية هي مرحلة الطفرة، وفيها يشرع المضاربون في جني العائدات الضخمة، مما يجلب للسوق مزيدا من المستثمرين، والثالثة هي مرحلة الشعور بالنشاط والخفة، وفيها يكتظ السوق بالجموع المتزايدة، فيقبل المقترضون على مزيد من الاقراض، ويخفض المقترضون معايير الاقراض، فيقرضون غير ذوي الملاءة، ويتدع المهندسون الماليون في هذه المرحلة أدوات مالية يتسنى من خلالها زيادة الاقراض، فيندفع المقترضون الجدد إلى مزيد من الاقتراض، سعيا للظفر بنصيب مما يجري، والرابعة هي مرحلة جني الأرباح، وفيها تبلغ الفقاعة ذروتها، فيأخذ المستثمرون الأذكيا أرباحهم، ويغادرون السوق، والخامسة هي مرحلة الهلع، وفيها تبدأ الفقاعة في الانحسار، فيسعى المستثمرون إلى التخلص بأسرع ما يمكن من أصولهم التي أصبحت الآن سيئة، فتجد عندئذ البنوك والمؤسسات المالية قيم أصولها وقد أخذت في الانحدار، وعندئذ تظهر لحظة تعرف بلحظة مينسكي، وذلك عندما تضطر البنوك والمؤسسات المالية إلى التخلص من أصولها سدادا لما يستحق عليها من ديون. المرجع السابق: ص ٢٣-٢٤، أحمد بلواقي: الأزمات المالية، ص ١٢٧-١٢٨.

(٢) - محمد عبد الحليم عمر: قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، بحث قدم لندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية، ١١ أكتوبر ٢٠٠٨م، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، ص ١٣.